استثمر في السعودية
INVEST SAUDI

وزارة الاستثمار
Ministry of Investment

راصد الاقتصاد والاستثمار السعودي

الربع الثالث 2021م

المحتويات

الملخص التنفيذي 3

القسم الأول: الاقتصاد العالمي 5

أولا: النمو الاقتصادي 6

ثانيا: أسواق النفط 8

القسم الثاني: الاقتصاد السعودي 9

أولاً: توقعات الاقتصاد السعودي 10

ثانياً: الأداء الفعلي للاقتصاد المحلي 10

1. الاقتصاد الحقيقي 10

2. القطاع النقدي 12

3. السوق المالية 12

4. القطاع الخارجي 12

5. المالية العامة 14

6. مؤشرات اقتصادية مختارة 16

القسم الثالث: تعزيز التنافسية وتحسين البيئة الاستثمارية 20

أولاً: مبادرات المملكة في دعم الاستثمار 22

ثانياً: أهم التشريعات ذات العلاقة بالاستثمار 25

ثالثاً: المملكة في المؤشرات العالمية 27

رابعاً: أرقام الاستثمار في المملكة 28

1. الصفقات المُنجزة خلال العام الربع الثاني 2021م 28

2. التراخيص الاستثمارية في المملكة العربية السعودية 29

القسم الرابع: لمحة استثمارية لمنطقة مختارة 31

لمحة استثمارية في المملكة العربية السعودية على منطقة تبوك 32

الملخص التنفيذي

- توقع صندوق النقد الدولي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر أكتوبر أن ينمو الناتج العالمي الإجمالي بنسبة 5.9% للعام 2021م، كما يتوقع الصندوق أن تبلغ نسبة الاستثمار من الناتج العالمي الإجمالي نحو 26.8% لنفس الفترة.

- كما توقع صندوق الدولي نمو الناتج المحلي الإجمالي للسعودية بنسبة 2.8% في العام 2021م وبنسبة 4.8% للعام 2022م. في حين توقع الصندوق أن ينخفض معدل التضخم إلى 3.2% في نهاية العام 2021م وإلى 2.2% بحلول عام 2022م.

- حسب البيان التمهيدي للميزانية العامة للدولة للعام المالي 2022م، من المتوقع أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً بنسبة 2.6% في العام 2021م؛ مدفوعاً بنمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 4.2%، وذلك بالتزامن مع انحسار جائحة "كوفيد-19" تدريجياً، وتخفيف مجموعة القيود المفروضة على الأنشطة الاقتصادية.

- سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة نمواً بلغت نسبته 1.8% في الربع الثاني لعام 2021م مقارنة بالربع المماثل من العام السابق ليكون هذا أول نمو ربعي منذ بدء الجائحة بالرغم من تراجع القطاع النفطي بنسبة 6.9%.

- سجل القطاع غير النفطي خلال الربع الثاني من العام 2021م نمواً بنسبة 8.4% على أساس سنوي؛ مدعوماً بنمو القطاع الخاص بنسبة 11.1% والقطاع الحكومي بنسبة 2.3%، نتيجة لتعافي الاقتصاد وتخفيف القيود.

- ارتفعت مبيعات نقاط البيع ومدفوعات سداد بنسبة 54.1% و 124.3% على التوالي خلال الربع الثاني من العام 2021م مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، كما سجّلت السحوبات النقدية ارتفاعاً بنسبة 9.8%.

- انخفض معدل بطالة السعوديين من 11.7% في الربع الأول إلى 11.3% في الربع الثاني من العام 2021م، مما يؤكد فاعلية الإجراءات والمبادرات الحكومية التي تمت خلال الجائحة مثل برنامج (ساند).

- سجل عرض النقود ارتفاعاً بمقدار 9.1% خلال الربع الثاني من العام 2021م على أساس سنوي؛ مدفوعاً بنمو الودائع الأخرى شبه النقدية بنسبة 37.6%، ونمو الودائع تحت الطلب بنسبة 9.6%.

- شهد التضخم ارتفاعاً بنسبة 0.4% في الربع الثالث من العام 2021م على أساس سنوي؛ يعود ذلك إلى تلاشي تأثير ارتفاع ضريبة القيمة المضافة التي فرضت في بداية النصف الثاني من عام 2020م

- ارتفع مؤشر السوق السعودي الرئيسي (تاسي) بنهاية الربع الثاني من عام 2021م بنحو 52.1% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق. في حين سجل مؤشر السوق الموازي (نمو) ارتفاعاً بنسبة 186.1% خلال نفس الفترة.

- سجل الحساب الجاري فائضاً بلغت قيمته 45.1 مليار ريال في الربع الثاني لعام 2021م؛ أي ما نسبته 6.1% من الناتج المحلي الإسمي مقابل عجز بلغت قيمته 72.6 مليار ريال في نفس الفترة من العام السابق.

الملخص التنفيذي

- حققت كل من الصادرات السلعية والواردات ارتفاعاً بنسبة 99.5%، و 15.2% على التوالي في الربع الثاني من العام 2021م مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

- حققت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للمملكة في الربع الثاني من العام 2021م ارتفاعاً بنسبة 1573.9%؛ نتيجة صفقة بيع حصة ملكية في "شركة أرامكو لإمداد الزيت الخام" لشركة "إي آي جي"، وعند استبعاد أثر تدفقات هذه الصفقة من إجمالي التدفقات، فسيسجل صافي التدفقات نمواً بمعدل 73.0% خلال نفس الفترة.

- ارتفعت الإيرادات الحكومية بنسبة 85.2% في الربع الثاني من العام 2021م مقارنةً بنفس الفترة من عام 2020م، وبالمقابل سجلت النفقات الحكومية ارتفاعاً بنسبة 3.9% في الربع الثاني من العام 2021م مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، كما سجّل العجز في الربع الثاني من العام 2021م حوالي 5 مليار ريال، في حين بلغ الدين العام حتى نهاية النصف الأول من العام 2021م نحو 923 مليار ريال.

- تمكين الاستثمار ودعمه في المملكة من خلال اعتماد تنظيم وزارة الاستثمار، وإطلاق الوزارة عدة مبادرات مثل برنامج شريك، ومنصة استثمر في السعودية، والتوسع الدولي لاستهداف إنشاء 11 مكتباً دولياً في عدد من الدول.

- تم اطلاق الاستراتيجية الوطنية للاستثمار National Investment Strategy (NIS) في أكتوبر من العام 2021م والتي بدورها ستسهم في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030، حيث ستركز على تمكين القطاع الخاص وتعزيز دوره في التنمية الاقتصادية المستدامة، وخلق الفرص الوظيفية، وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ليكون محركاً رئيساً للاقتصاد المحلي.

- وفي إطار تحسين البيئة الاستثمارية، أصدرت المملكة عدد من الأنظمة والتحديثات مثل تعديل "قائمة أنواع النشاط المستثنى من الاستثمار الأجنبي"، ونظام المحاكم التجارية التي بدورها ستحسن البيئة التشريعية.

- باعتبار المملكة ضمن أكبر عشرين اقتصاد في العالم، فقد حققت مراكز متقدمة في عدد من المؤشرات الدولية في العام 2021م، حيث حصلت على المركز الأول في مؤشر الثقة في أداء الحكومة، والمركز الثاني في كل من مؤشر ثقة المستهلك ومؤشر التعافي من جائحة "كوفيد-19"، كما تعد المملكة الأولى عربياً في مؤشر السعادة.

- أظهرت بيانات وزارة الاستثمار ارتفاع عدد التراخيص الاستثمارية بنسبة 333% في الربع الثالث للعام 2021م مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، كما ارتفع عدد الصفقات الاستثمارية المُنجزة خلال الربع الثالث 2021م إلى 19 صفقة بمجموع استثمارات يقدر بحوالي 6.5 مليار.

- تم تسليط الضوء في قسم "لمحة استثمارية منطقة مختارة في المملكة" على منطقة تبوك، وقد ظهرت عدة مشاريع تنموية كبرى في المنطقة، مثل: مشروع نيوم ومشروع البحر الأحمر ومشروع أمالا، كوجهات مثالية لتدعم مختلف القطاعات الاقتصادية الواعدة على سبيل المثال السياحة والعلوم التقنية والرقمية.

وزارة الاستثمار
Ministry of Investment

01 الاقتصاد العالمي

القسم الأول: الاقتصاد العالمي

أولاً: النمو الاقتصادي

تُشير تقديرات صندوق النقد الدولي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر أكتوبر من العام 2021م إلى نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 5.9% في عام 2021م، و 4.9% في العام 2022م. وتوقع الصندوق أن تشهد اقتصادات الدول المتقدمة تعافياً نتيجة للتوسع في أخذ اللقاحات وزيادة الدعم المالي، ليبلغ معدل نموها نحو 5.2% في العام 2021م و 4.5% في العام 2022م. كما توقع الصندوق أن تشهد اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية نمواً بنحو 6.4% في العام 2021م و5.1% في العام 2022م.

وتعد هذه التوقعات مقاربة للتقديرات السابقة للصندوق في شهر يوليو من العام 2021م. حيث كانت توقعات الصندوق للاقتصاد العالمي أعلى بنسبة 0.1% في العام 2021م بينما لم تتغير في العام 2022م، وكانت توقعات نمو الاقتصادات المتقدمة أعلى بنسبة 0.4% في العام 2021م وأقل بنحو 0.1% في العام 2022م. وعلى جانب الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية كانت توقعات النمو أقل بنحو 0.1% في العام 2021م، وأعلى بنحو 0.1% في العام 2022م.

وبالنظر لمعدلات النمو لعدد من الدول خلال الربع الثاني من العام 2021م، حققت الولايات المتحدة واليابان معدلات نمو مرتفعة نسبياً بنحو 6.5% و 7.5% على التوالي. في حين شهد اقتصاد الصين نمواً بنسبة 7.9% نتيجة إلى تعافي الاقتصاد وانحسار حدة الوباء.

كما يتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال العام 2021م نحو 2.8% في الاقتصادات المتقدمة، و 5.5% في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

كذلك، شهد الاقتصاد العالمي حالة من عدم اليقين في عام 2020م نتيجةً لجائحة "كوفيد-19" وتبعاتها الاقتصادية غير المتوقعة، إلا أن صندوق النقد الدولي توقع أن تبلغ نسبة الاستثمار العالمي إلى الناتج العالمي الإجمالي نحو 26.8% في عام 2021م. وعلى الرغم من استمرار انخفاض سعر الفائدة الأمريكي في الأجل القصير، إلّا أن ارتفاع سعر الفائدة طويل الأجل يمثل عاملاً مقلقاً للاقتصادات الناشئة والنامية وذلك نتيجة للتخوف من زيادة تدفق الأموال خارج هذه الاقتصادات.

معدلات النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، سنوي،%)	2019	2020	2021 Q1	2021 Q2	*2021	*2022
الاقتصاد العالمي	2.8	-3.1	-	-	5.9	4.9
الدول المتقدمة	1.7	-4.5	-	-	5.2	4.5
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	3.7	-2.1	-	-	6.4	5.1
الولايات المتحدة	2.3	-3.4	6.4	6.5	6.0	5.2
الصين	6.0	2.3	18.3	7.9	8.0	5.6
اليابان	0.0	-4.6	-1.3	7.5	2.4	3.2
الهند	4.0	-7.3	-7.3	-	9.5	8.5
منطقة اليورو	1.5	-6.3	-	-	5.0	4.3

المؤشر (نسبة مئوية%)	2019	2020	*2021
معدل التضخم (الاقتصادات المتقدمة)	1.4	0.7	2.8
معدل التضخم (اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية)	5.1	5.1	5.5
نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي	26.6	26.6	26.8

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي (آفاق الاقتصاد العالمي – أكتوبر 2021م)، المكاتب الإحصائية الرسمية للدول.
*توقعات

وبالنظر إلى الإنتاج الصناعي العالمي للربع الثالث من العام 2021م، يتضح أن معظم الاقتصادات قد تعافت من آثار الأزمة غير المسبوقة في عام 2020م، ويظهر ذلك من خلال ارتفاع مؤشر مديري المشتريات للتصنيع العالمي (PMI) في الربع الثالث في العام 2021م، حيث حقق المؤشر متوسط 54.6 نقطة مقارنةً بمتوسط 51.6 نقطة في الربع المماثل من العام السابق. كما ارتفع مؤشر مديري المشتريات خلال النصف الأول من العام 2021م محققاً متوسط 55.0 نقطة مقارنة بمتوسط 45.8 نقطة في النصف المماثل من العام السابق.

كما سجل المؤشر منذ بداية العام وحتى شهر سبتمبر من عام 2021م، ارتفاعاً بمتوسط 54.8 نقطة مقارنة بمتوسط 47.7 نقطة في الفترة المماثلة في العام 2020م.

وأظهرت كل من بيانات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمملكة العربية السعودية واليابان وكوريا الجنوبية ارتفاعاً في مؤشر مديري المشتريات خلال الربع الثالث من العام 2021م مقارنةً بالربع المماثل من العام السابق ما عدا الصين حيث شهدت انخفاضاً في المؤشر خلال نفس الفترة. وحسب بيانات شهر سبتمبر فقد ارتفع مؤشر مديري المشتريات لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية واليابان وكوريا الجنوبية مقارنة بنفس الشهر من العام السابق بينما انخفض المؤشر في الصين لشهر سبتمبر بنسبة 5.7% مقارنة بنفس الشهر من العام السابق.

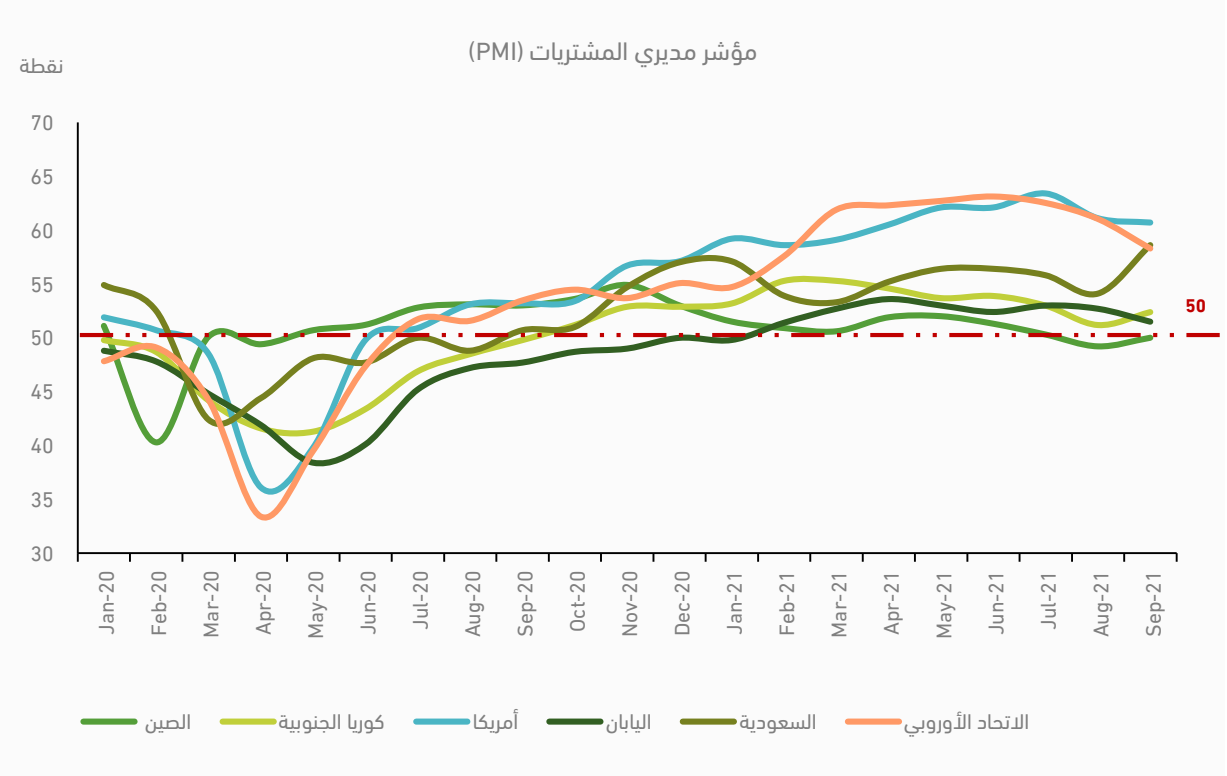

المصدر: IHS Markit
* في حال كان المؤشر >50 نقطة فإنه يوضح تحسن مقارنة بالشهر السابق

ثانياً: أسواق النفط

تُشير تقارير منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) إلى تحسن أسعار النفط خلال الربع الثالث من العام 2021م، حيث ارتفع متوسط أسعار خام برنت بنحو 69.7% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق ليسجل 72.9 دولار أمريكي/برميل للفترة. كما ارتفع متوسط أسعار خام برنت منذ بداية العام 2021م حتى شهر سبتمبر بنحو 65.2% مقارنةً بالفترة المماثلة من العام السابق ليصل إلى 67.6دولار أمريكي/برميل.

كما يتوقع صندوق النقد الدولي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر أكتوبر أن تشهد أسعار السلع الأولية ارتفاعاً بسبب تعزيز النشاط الاقتصادي، حيث يتوقع أن ترتفع أسعار النفط بنسبة تصل إلى 60% في العام 2021م مقارنةً بمستويات عام 2020م، كما توقع أن ترتفع أسعار السلع الأولية غير النفطية في نفس العام بنسبة 30% مقارنةً بمستويات عام 2020م، وذلك انعكاساً للارتفاع المتوقع في أسعار المعادن والمواد الغذائية.

في حين ارتفع متوسط إنتاج النفط في المملكة للربع الثالث من العام 2021م بنحو 8.6% ومقدار 0.8 مليون برميل/ يومياً مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، ليسجل متوسط إجمالي الإنتاج في الربع الثالث 9.6 مليون برميل/يومياً. في حين، تراجع متوسط إجمالي إنتاج النفط في المملكة خلال النصف الأول من العام 2021م بنسبة 10.9% مقارنةً بالنصف الأول من عام 2020م ليسجل متوسط إجمالي الإنتاج في النصف الأول 8.5 مليون برميل/يومياً؛ ويُعزى ذلك إلى خفض إنتاج النفط منذ شهر مايو من عام 2020م في ظل اتفاقية أوبك+ التي اقتضت خفض إجمالي إنتاج النفط، بالإضافة إلى خفض المملكة الطوعي بمقدار مليون برميل/يومياً خلال شهري فبراير ومارس من العام 2021م.

وعملت المملكة لاحقاً على زيادة الإنتاج بمقدار 250 ألف و350 ألف برميل/يوميًا على التوالي، وذلك بتقليل الخفض الطوعي في شهري مايو ويونيو من العام 2021م. وكما انخفض متوسط إنتاج النفط منذ بداية العام 2021م حتى شهر سبتمبر بنسبة 4.7% مقارنةً بالفترة المماثلة من العام السابق ليسجل متوسط إجمالي الإنتاج 8.9 برميل/يومياً.

متوسط إنتاج المملكة العربية السعودية للنفط
(متوسط أسعار برنت)

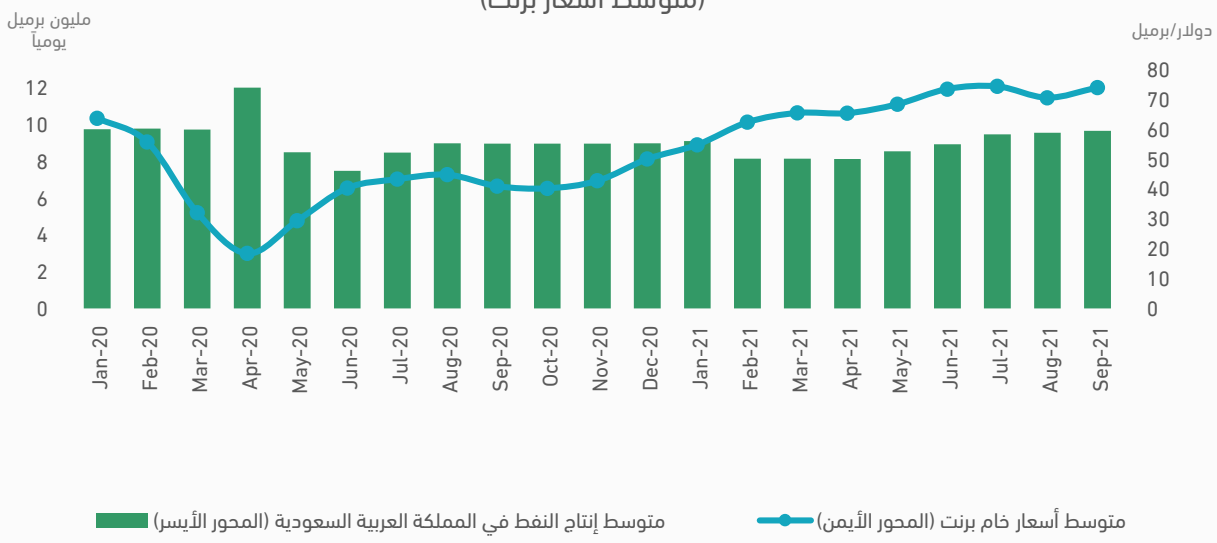

المصدر: وكالة الطاقة الدولية، منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك).

وزارة الاستثمار
Ministry of Investment

02 الاقتصاد السعودي

أولاً

ثانياً

القسم الثاني: الاقتصاد السعودي

أولاً: توقعات الاقتصاد السعودي

اتخذت المملكة العديد من التدابير والإجراءات للحد من الآثار الاقتصادية لجائحة "كوفيد-19" وقامت بالعديد من المبادرات التي تهدف إلى تحفيز الاقتصاد ودعم أنشطة القطاع الخاص، وساهم ذلك في تعافي اقتصاد المملكة في النصف الأول من العام 2021م.

وبحسب البيان التمهيدي للميزانية العامة للدولة للعام المالي 2022م، فمن المتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للعام 2021م نمواً بنسبة 2.6%؛ مدفوعاً بنمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 4.2% وذلك بالتزامن مع انحسار الجائحة تدريجياً، وتخفيف مجموعة القيود المفروضة على الأنشطة الاقتصادية، كما تشير التوقعات الأولوية إلى وصول معدل التضخم لعام 2021م إلى حوالي 3.3%، مع الأخذ بالاعتبار تلاشي أثر زيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة في النصف الثاني بعد أن وصل معدل التضخم للنصف الأول من العام الحالي بنحو 5.5%

وبحسب البيان من المتوقع استمرار نمو القطاع الخاص بوتيرة أعلى من السابق في ظل التطورات المحلية الإيجابية للاقتصاد وعودة تعافي الاقتصاد العالمي، حيث تشير التقديرات الأولية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 7.5% في العام 2022م مدفوعاً بنمو الناتج المحلي غير النفطي، بالإضافة إلى التعافي المتوقع للقطاع النفطي مع رفع حصة الإنتاج للمملكة ابتداء من مايو 2022م بحسب اتفاقية أوبك+، وتعافي الطلب العالمي على النفط مما سينعكس إيجابياً على الاقتصاد السعودي.

في حين يتوقع صندوق النقد الدولي نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.8% و 4.8% لعامي 2021م و 2022م على التوالي. كما توقع الصندوق أن ينخفض معدل التضخم إلى 3.2% في نهاية العام 2021م وإلى 2.2% بحلول عام 2022م.

ثانياً: الأداء الفعلي للاقتصاد المحلي

1. القطاع الحقيقي

بحسب ما نشرت الهيئة العامة للإحصاء، أظهرت بيانات الربع الثاني من العام 2021م نمواً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1.8% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، مسجلاً بذلك أول أداء إيجابي ربعي منذ بدء الجائحة مدعوماً بنمو القطاع غير النفطي بنحو 8.4%، حيث بلغ الارتفاع في القطاع الخاص 11.1% والقطاع الحكومي بنحو 2.3%. في حين سجل القطاع النفطي انخفاضاً بنحو 6.9% خلال نفس الفترة؛ وذلك لضعف الطلب العالمي على النفط نتيجة بطء تعافي بعض الدول من تبعات جائحة "كوفيد-19"، علاوة على التزام المملكة في ظل اتفاق أوبك+ إلى خفض المعروض النفطي لتعزيز توازن أسواق النفط العالمية والمحافظة على الأسعار.

ويُعزى نمو القطاع غير النفطي إلى نمو معظم الأنشطة الاقتصادية غير النفطية على أساس سنوي وسرعة تعافيها حيث حققت أنشطة الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية مثل (التعليم، والصحة، والرياضة) أعلى معدلات للنمو مسجلةً ارتفاعاً بنحو 17.1%، تليها أنشطة تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق بمعدل نمو قدره 16.9%، ثم أنشطة الصناعات التحويلية (ما عدا تكرير الزيت) بمعدل نمو قدره 15.3%.

وأظهرت بيانات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في النصف الأول من العام 2021م انكماشاً طفيفاً بمقدار 0.7% متأثراً بانخفاض القطاع النفطي بمقدار 9.3% الذي تأثر بتبعات الجائحة وانخفاض الطلب العالمي على النفط. في حين سجل الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي نمواً بنسبة 5.4% مقارنة بالنصف الأول من العام السابق.

وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية، أظهرت بيانات النصف الأول من العام الحالي 2021م تحسناً ملحوظاً في غالبية الأنشطة الاقتصادية نظراً لتخفيف القيود الاحترازية المفروضة وعودة فتح الأنشطة الاقتصادية، حيث أثر ذلك بشكل إيجابي على النشاط الصناعي، لتسجل أنشطة الصناعات التحويلية الارتفاع الأكبر خلال النصف الأول من العام الحالي بنسبة 12.8%، يليها نشاط تجارة الجملة والتجزئة بنسبة 10.4% خلال نفس الفترة.

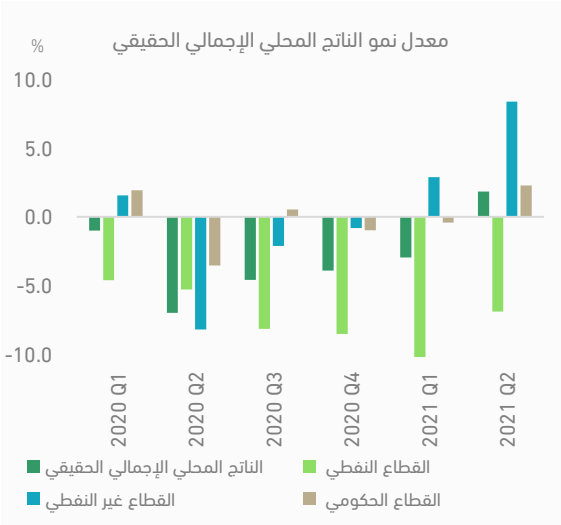

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

وبحسب بيانات البنك المركزي السعودي (ساما) لشهر أغسطس، سجلت مؤشرات الاستهلاك الرئيسية معدلات نمو ملحوظة خلال الربع الثاني من العام 2021م، حيث ارتفعت مبيعات نقاط البيع ومدفوعات سداد بنسبة 54.1% و 124.3% على التوالي مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، في حين سجلت السحوبات النقدية ارتفاعاً بنسبة 9.8% خلال نفس الفترة. كما سجلت مبيعات نقاط البيع ومدفوعات سداد في النصف الأول من العام 2021م نمواً بنسبة 45.8% و 74.9% على التوالي مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، في حين انخفضت السحوبات النقدية بنسبة 3.7% خلال نفس الفترة. وكذلك سجلت مبيعات نقاط البيع ومدفوعات سداد منذ بداية العام 2021م وحتى نهاية شهر أغسطس ارتفاعاً بنسبة 40.5% و 49.4% على التوالي مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، بينما شهدت السحوبات النقدية انخفاضاً بنسبة 5.3% خلال نفس الفترة.

كما أظهرت مؤشرات الاستثمار الخاص انتعاشاً خلال الربع الثاني من العام 2021م، حيث ارتفع متوسط مؤشر مديري المشتريات بنسبة 19.8% ليصل إلى 56.0 نقطة مقارنةً بنحو 46.7 نقطة في الربع الثاني من العام السابق، كما ارتفع مؤشر مديري المشتريات في النصف الأول من العام 2021م بنسبة 14.6% ليصل إلى 55.4 نقطة مقارنةً بنحو 48.3 نقطة في نفس الفترة من العام السابق، وكذلك سجل المؤشر منذ بداية العام وحتى شهر سبتمبر نمواً بنسبة 13.9% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق.

بحسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء، أظهر مؤشر الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي انخفاضاً في الربع الثاني من العام 2021م بنسبة 6.0% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق؛ يعود ذلك إلى انخفاض الإنتاج في نشاط التعدين واستغلال المحاجر بنسبة 8.3% وهو ما يشكل 74.5% من إجمالي أوزان المؤشر، ويُعزى الانخفاض في نشاط التعدين واستغلال المحاجر إلى انخفاض إنتاج النفط خلال الفترة، كما انخفضت إمدادات الكهرباء بمعدل 10.3% وهو يشكل 2.9% من إجمالي أوزان المؤشر. كما سجل المؤشر تراجعاً في النصف الأول من العام 2021م بنسبة 9.1% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، وكذلك تظهر البيانات تراجعاً بنسبة 5.6% منذ بداية العام 2021م وحتى شهر أغسطس مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

وبالنظر لمبيعات الإسمنت فقد سجلت في الربع الثاني من العام 2021م نمواً بنحو 21.3% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق لتصل إلى 11.8 مليون طن، في حين بلغت 27.3 مليون طن في النصف الأول من العام 2021م بنسبة نمو بنحو 10.8% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، كما سجلت مبيعات الأسمنت منذ بداية العام 2021م وحتى شهر سبتمبر نمواً بنسبة 2.6% لتصل إلى 39.1 مليون طن.

في حين ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار العقارات في الربع الثالث من العام 2021م بنسبة 0.5% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق؛ متأثرًا بارتفاع أسعار العقارات "السكنية" بنسبة 1.1%، كما ارتفع الرقم القياسي لأسعار العقارات في النصف الأول من العام 2021م بنسبة 0.3% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق؛ مدفوعاً بارتفاع أسعار العقارات السكنية بنسبة 0.7%.

1.1 سوق العمل

أوضحت بيانات سوق العمل الصادرة من الهيئة العامة للإحصاء للربع الثاني من العام 2021م انخفاضاً في معدلات البطالة للسعوديين لتصبح عند أقل مستوى لها منذ عشر سنوات، حيث سجل معدل البطالة للسعوديين نسبة 11.3% مقارنةً بنحو 11.7% في الربع الأول من العام 2021م، مما يؤكد فاعلية جهود التوطين لبعض القطاعات والإجراءات والمبادرات الحكومية التي تمت خلال الجائحة لدعم القطاع الخاص مثل برنامج (ساند).

حيث ارتفع معدل المشاركة في القوى العاملة للسعوديين الذكور إلى 79.7% في الربع الثاني من العام 2021م مقابل 79.2% في الربع الأول من عام 2021م، كما ارتفع معدل المشاركة في القوى العاملة للسعوديين الإناث إلى 33.8% لنفس الفترة مقارنةً بنحو 33.6% في الربع الأول من عام 2021م.

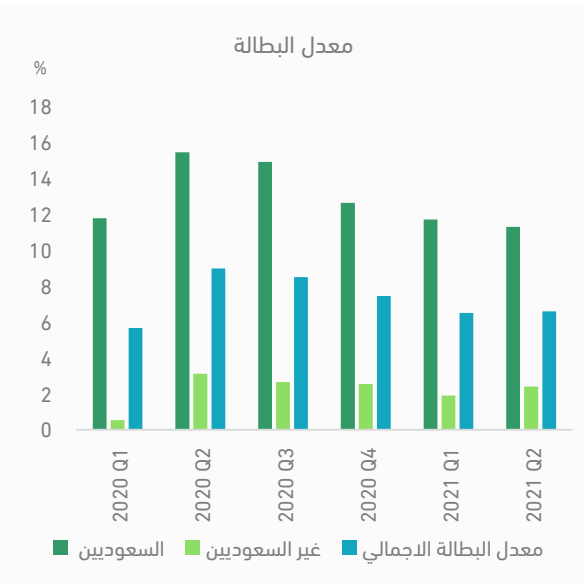

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

2. القطاع النقدي

1.2 عرض النقود

بناءً على بيانات البنك المركزي السعودي (ساما) لشهر أغسطس، سجل عرض النقود ارتفاعاً بمقدار 1.9% خلال الربع الثاني من العام 2021م مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق؛ مدفوعاً بنمو الودائع الأخرى شبه النقدية بنسبة 37.6%، ونمو الودائع تحت الطلب بنسبة 9.6%، في حين سجلت الأصول الاحتياطية انخفاضاً بنسبة 0.4% خلال نفس الفترة؛ نظراً إلى تراجع النقد الأجنبي والودائع في الخارج بنسبة 14.5%.

وكذلك سجل عرض النقود ارتفاعاً بمقدار 7.9% لشهر أغسطس مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق؛ مدفوعاً بنمو الودائع الأخرى شبه النقدية بنسبة 34.2%، ونمو الودائع تحت الطلب بنسبة 6.8%، كما ارتفعت الأصول الاحتياطية بنسبة 0.3% خلال نفس الفترة.

2.2 أسعار الفائدة

سجل متوسط أسعار الفائدة بين البنوك (سايبور) نحو 0.79 نقطة خلال الربع الثاني من العام 2021م متراجعاً عن 0.80 نقطة في الربع الأول من العام 2021م، مع ثبات معدلات إعادة الشراء (ريبو) عند 1.0 نقطة، واتفاقية إعادة الشراء المعاكس (الريبو المعاكس) عند 0.50 نقطة خلال نفس الفترة نظراً لتثبيت معدل فائدة الفدرالي الأمريكي عند 0.25 نقطة حسب بيانات البنك المركزي السعودي (ساما) لشهر أغسطس، وهذا بدوره أدى إلى توفير المزيد من السيولة وزيادة معدلات الإقراض، حيث سجّل الائتمان الحكومي خلال الربع الثاني من العام 2021م ارتفاعاً بنسبة 41.7% مقارنةً بنفس الفترة من عام 2020م، في حين سجل الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص في الربع الثاني من العام 2021م ارتفاعاً بنسبة 15.8% مقارنةً بنفس الفترة من عام 2020م. بينما سجلت القروض العقارية الممولة من المصارف التجارية نمواً بنسبة 39.7% خلال نفس الفترة.

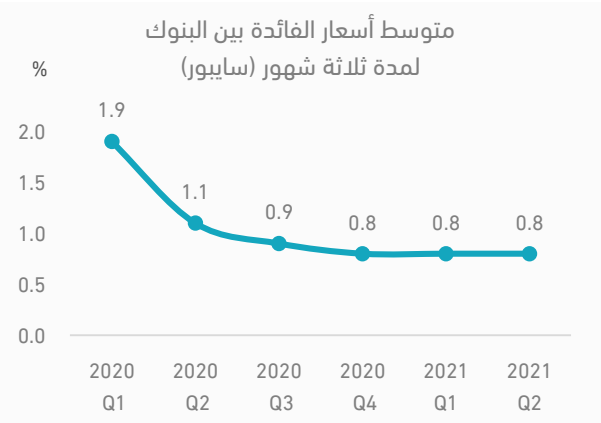

المصدر: البنك المركزي السعودي

3.2 التضخم

بحسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء، فقد سجل معدل التضخم (الرقم القياسي لأسعار المستهلك) خلال الربع الثالث ارتفاعاً بنسبة 0.4% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق؛ يعود ذلك إلى تلاشي تأثير ارتفاع ضريبة القيمة المضافة التي فرضت في بداية النصف الثاني من عام 2020م، ويُعزى هذا الارتفاع إلى زيادة أسعار الاتصالات بنسبة 2.4% وأسعار الأغذية والمشروبات بنحو 1.5%، وأسعار النقل بنحو 1.2%، كما تشير البيانات إلى ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في النصف الأول من العام 2021م بنسبة 5.5% مقارنة بالعام السابق.

3. السوق المالية

أغلق مؤشر السوق السعودي الرئيسية (تاسي) عند مستوى 10,984 نقطة في نهاية الربع الثاني من العام 2021م مرتفعاً بنحو 52.1% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، وبلغ إجمالي القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة بنهاية الربع الثاني من العام 2021 م عند 1,339مليار ريال وذلك بارتفاع بلغت نسبته 62.3% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. وفي نهاية شهر أغسطس أغلق المؤشر عند مستوى 11,319 نقطة مرتفعا بنسبة 2.8% مقارنة بإغلاق الشهر السابق وعند حجم تداول بلغ 154.1 مليار ريال.

في حين سجل مؤشر السوق الموازي (نمو) ارتفاعاً بنسبة 186.1% لنفس الفترة وأغلق عند مستوى 22,938 نقطة. حيث بلغ إجمالي القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة 4.8 مليار ريال وذلك بارتفاع بلغت نسبته 75.6% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وفي نهاية شهر أغسطس (أحدث بيانات شهرية متوفرة) أغلق مؤشر السوق الموازية عند مستوى 24,453 نقطة منخفضاً بنسبة 0.8% مقارنة بإغلاق الشهر السابق وعند حجم تداول بلغ 963.7 مليون ريال.

4. القطاع الخارجي (ميزان المدفوعات)

بناءً على بيانات ساما لميزان المدفوعات للربع الثاني من العام 2021م، سجل الحساب الجاري فائضاً بلغت قيمته 45.1 مليار ريال؛ أي ما نسبته 6.1% من الناتج المحلي الإسمي مقابل عجز بلغت قيمته 72.6 مليار ريال في نفس الفترة من العام السابق؛ ويعود ذلك إلى تعافي الاقتصاد العالمي وعودة سلاسل الإمداد مما أدى إلى تحسن الصادرات النفطية وغير النفطية.

في حين أظهرت بيانات التجارة الخارجية المنشورة من قبل الهيئة العامة للإحصاء للربع الثاني من العام 2021م عودة انتعاش الصادرات غير النفطية، حيث سجل الميزان التجاري فائضاً بنحو 98 مليار ريال مقابل عجزاً بنحو 5 مليار ريال في الفترة نفسها من عام 2020م.

وقد حققت الصادرات السلعية ارتفاعاً بنسبة 99.5% في الربع الثاني من العام 2021م مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق لتصل عند إجمالي 239 مليار ريال مقابل 120 مليار ريال في نفس الفترة من العام السابق؛ يبرر هذا الارتفاع زيادة الصادرات النفطية على الرغم من التزام المملكة باتفاقية أوبك+ بتخفيض الإنتاج إلا أن زيادة الأسعار كان لها الأثر الأكبر في هذا الارتفاع، حيث سجلت الصادرات النفطية نحو 173 مليار في الربع الثاني من العام 2021م محققةً زيادة بمقدار 96 مليار ريال مقارنةً بنفس الفترة من عام 2020م، كما سجلت الصادرات غير النفطية في الربع الثاني من العام 2021م ارتفاعاً بنسبة 61.0% مقارنةً بنفس الفترة من عام 2020م حيث بلغت ما يقارب 57 مليار ريال في الربع الثاني العام 2021م مقابل 36 مليار ريال في نفس الفترة من العام السابق.

كذلك سجلت الواردات ارتفاعاً في الربع الثاني من عام 2021 بنسبة 15.2%، حيث بلغت قيمتها 142 مليار ريال مقابل 123 مليار ريال في نفس الفترة من عام 2020م. وبلغت نسبة الصادرات غير النفطية من إجمالي الواردات ما يقارب 46.2%.

وبالنظر لأداء النصف الأول من العام 2021م، سجل الميزان التجاري فائضاً بنحو 171 مليار ريال مقابل فائضاً بنحو 54 مليار ريال في الفترة نفسها من عام 2020م؛ يُعزى ذلك إلى عودة أنشطة القطاع الخاص وسلاسل الإمداد وانتعاش الأسواق الصينية حيث تعد الصين الوجهة الرئيسية لصادرات المملكة العربية السعودية.

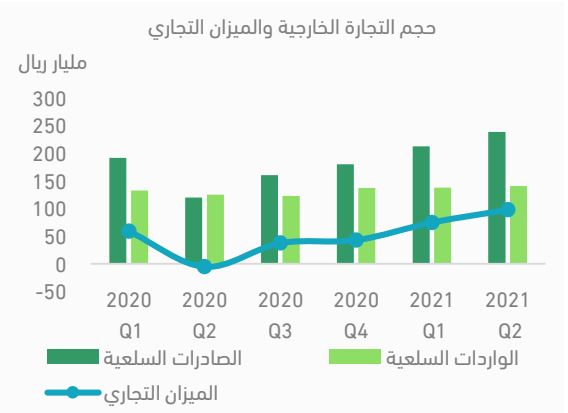

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

كذلك شهدت الصادرات السلعية خلال النصف الأول من العام 2021م ارتفاعاً بنسبة 44.9% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق لتصل عند إجمالي 451 مليار ريال مقابل 311 مليار ريال؛ يبرر هذا الارتفاع زيادة الصادرات النفطية حيث سجلت 325 مليار ريال خلال نفس الفترة محققةً زيادة بمقدار 106 مليار عن العام السابق، في حين سجلت الصادرات غير النفطية ارتفاعاً بنسبة 39.8%، ما يقارب 107 مليار ريال مقابل 76 مليار ريال في نفس الفترة من العام 2020م.

كما حققت الواردات في النصف الأول من العام 2021م نموًا بنسبة 9.5% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، حيث بلغت قيمتها 282 مليار ريال مقابل 257 مليار ريال في نفس الفترة من عام 2020م.

وسجلت نسبة الصادرات غير النفطية من إجمالي الواردات نحو 44.6%.

وبتحليل الأداء من بداية العام 2021م وحتى نهاية شهر يوليو، شهدت الصادرات السلعية ارتفاعاً بنسبة 49.8% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق لتصل عند إجمالي 543 مليار ريال مقابل 362 مليار ريال؛ يبرر هذا الارتفاع زيادة الصادرات النفطية حيث سجلت 396 مليار ريال خلال نفس الفترة محققةً زيادة بمقدار 143 مليار ريال مقارنةً بالفترة نفسها من عام 2020م، وسجلت الصادرات غير النفطية منذ بداية العام 2021م حتى شهر يوليو ارتفاعاً بنسبة 38.1% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، حيث سجلت ما يقارب 125 مليار ريال مقابل 91 مليار ريال.

بالمقابل سجلت الواردات ارتفاعاً بنسبة 10.0% خلال نفس الفترة، حيث سجلت ما يقارب 327 مليار ريال في العام 2021م مقارنة 298 مليار ريال في عام 2020م، وبلغت نسبة الصادرات غير النفطية من إجمالي الواردات 44.8% منذ بداية العام 2021م وحتى شهر يوليو.

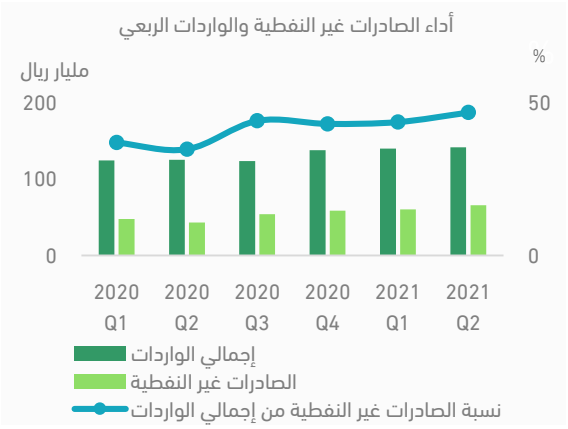

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات الصادرة عن (ساما) نمواً في صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للمملكة في الربع الثاني من العام 2021م بنسبة 1573.9% ليصل نحو 51.9 مليار ريال مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق والذي بلغ ما يُقارب 3.1 مليار ريال؛ يعزى ذلك إلى صفقة بيع حصة ملكية في "شركة أرامكو لإمداد الزيت الخام" لشركة "إي آي جي"، وعند استبعاد أثر تدفقات هذه الصفقة من إجمالي التدفقات، فسيسجل صافي التدفقات نمواً بمعدل 73.0% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، في حين سيسجل تراجعاً بمعدل 21.1% مقارنة بالربع الأول من العام 2021م.

كما ارتفع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في النصف الأول من العام 2021م بنسبة 541% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق لتبلغ نحو 58.7 مليار ريال مقابل 9.1 مليار ريال.

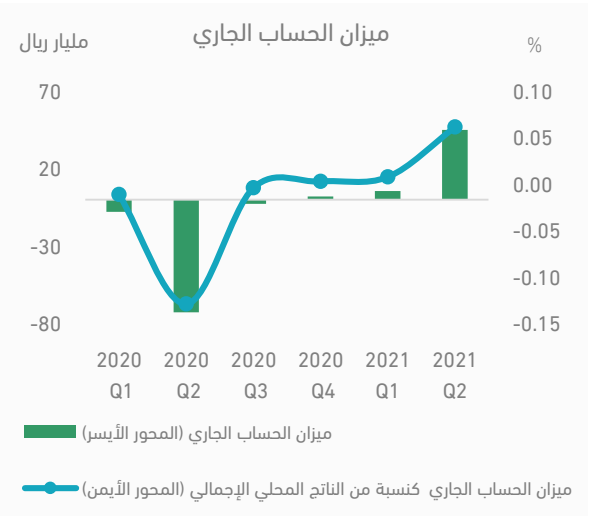

المصدر: البنك المركزي السعودي

5. المالية العامة

بلغ إجمالي الإيرادات الحكومية 248 مليار ريال في الربع الثاني من العام 2021م، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 85.2% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق. حيث ارتفعت الإيرادات النفطية بنحو 38.1% لتبلغ نحو 132 مليار ريال؛ يعود ذلك لارتفاع أسعار النفط مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق التي شهدت انخفاضات حادة في أسعار النفط خلال جائحة "كوفيد-19". كما شهدت الإيرادات غير النفطية ارتفاعاً بنحو 203.3% خلال نفس الفترة لتصل إلى 116 مليار ريال؛ مدفوعةً بارتفاع الإيرادات من الضرائب على السلع والخدمات (ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية) بنسبة 543.9% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق. وكذلك ارتفعت الإيرادات الحكومية خلال النصف الأول من العام 2021م بنسبة 38.9% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق لتصل إلى 453 مليار ريال؛ نتيجة ارتفاع الإيرادات غير النفطية بنسبة 101.1% لتصل إلى 204 مليار ريال؛ ويعزى هذا الارتفاع إلى انخفاض الإيرادات غير النفطية في العام السابق نتيجة الإعفاءات وحزم التأجيل التي تم تقديمها للقطاع الخاص، كما شهدت الإيرادات النفطية ارتفاعاً بنسبة 10.8% لتصل إلى 249 مليار ريال خلال نفس الفترة.

في حين بلغت النفقات الحكومية 253 مليار ريال في الربع الثاني من العام 2021م، مرتفعة بنحو 3.9% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق؛ مدفوعةً بارتفاع الإنفاق على استخدام السلع والخدمات بنحو 30.1% لتصل إلى 45.5 مليار ريال، وارتفاع الإنفاق على المنافع الاجتماعية بنحو 101.2% لتصل إلى 29.5 مليار ريال.

في حين شهدت النفقات الحكومية في النصف الأول من العام 2021م انخفاضاً بنحو 0.9% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. في المقابل، سجّل العجز في الربع الثاني من العام 2021م حوالي 5 مليار ريال ليبلغ نحو -0.6% من الناتج المحلي الإجمالي، وفي نهاية النصف الأول 12 مليار ريال ليبلغ نحو -0.8% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين بلغ الدين العام حتى نهاية النصف الأول من العام 2021م نحو 923 مليار ريال منها نحو 535 دين داخلي ونحو 388 دين خارجي.

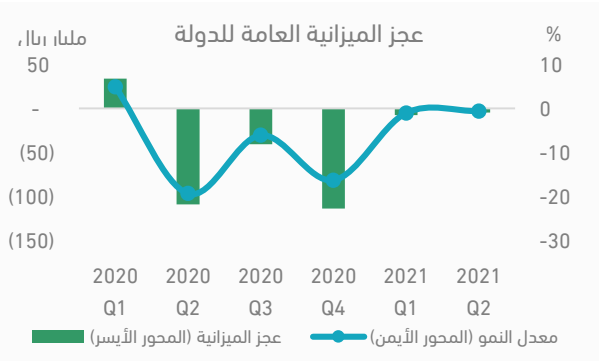

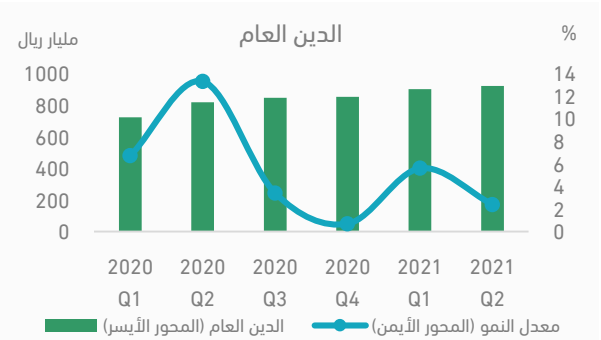

المصدر: وزارة المالية

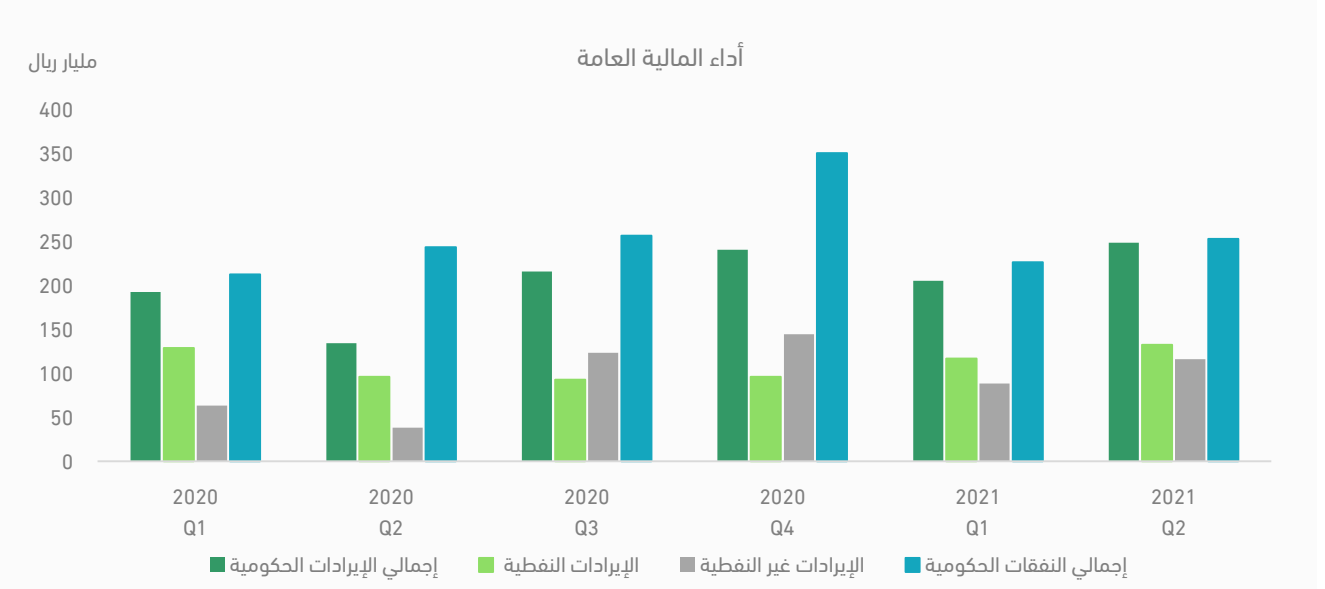

المصدر: وزارة المالية

6. مؤشرات اقتصادية مختارة

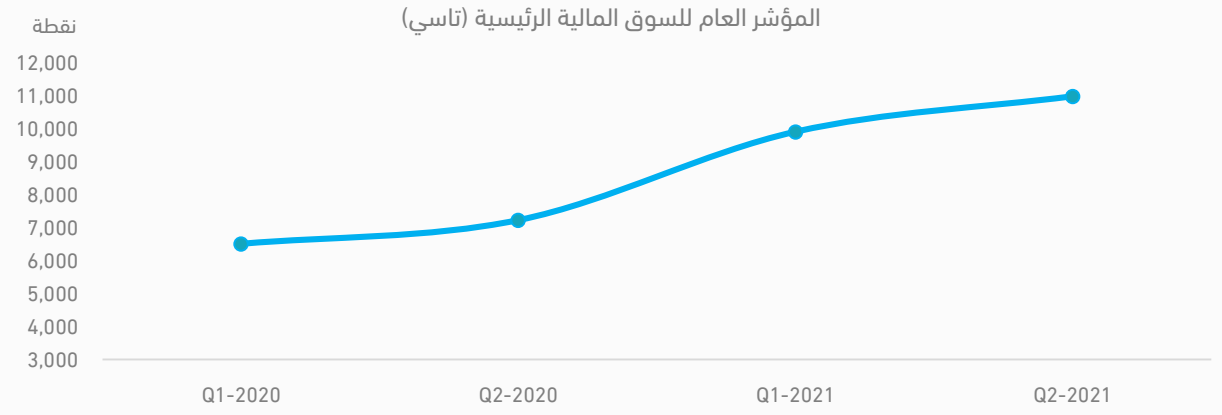

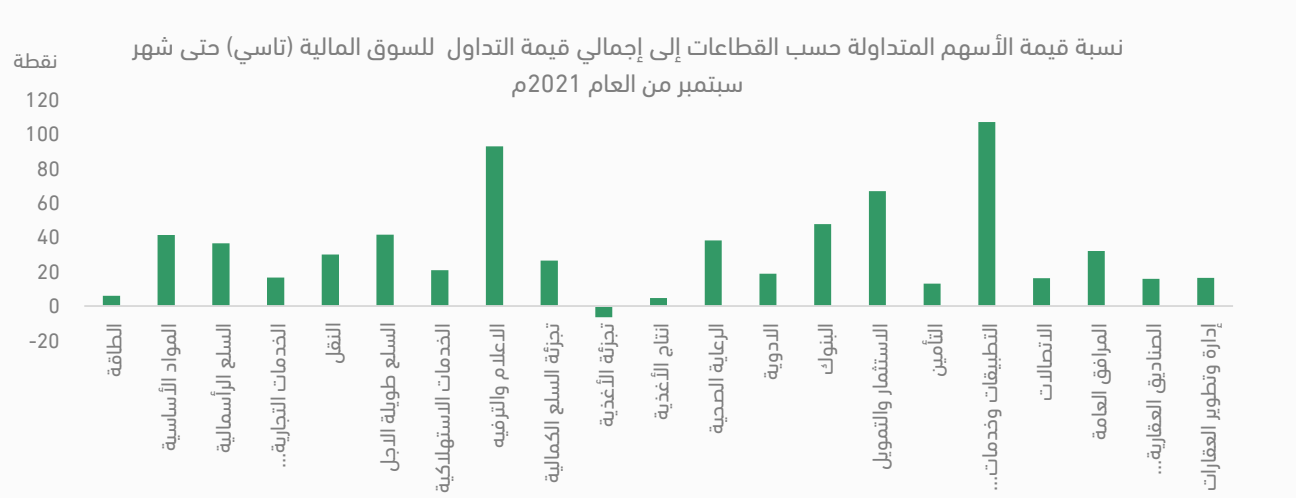

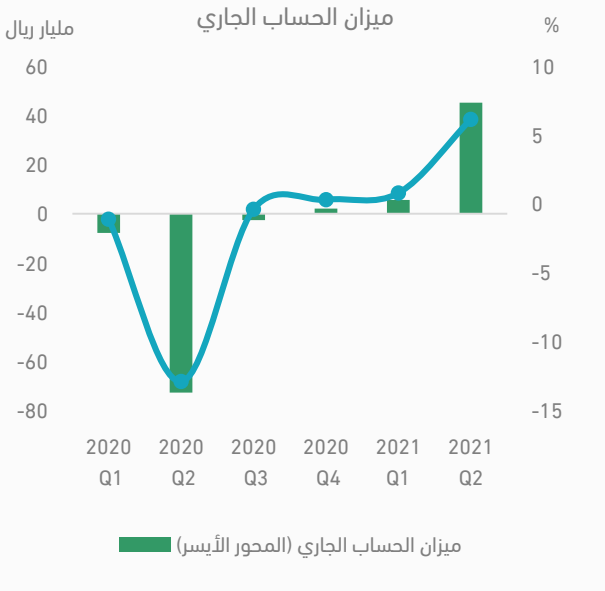

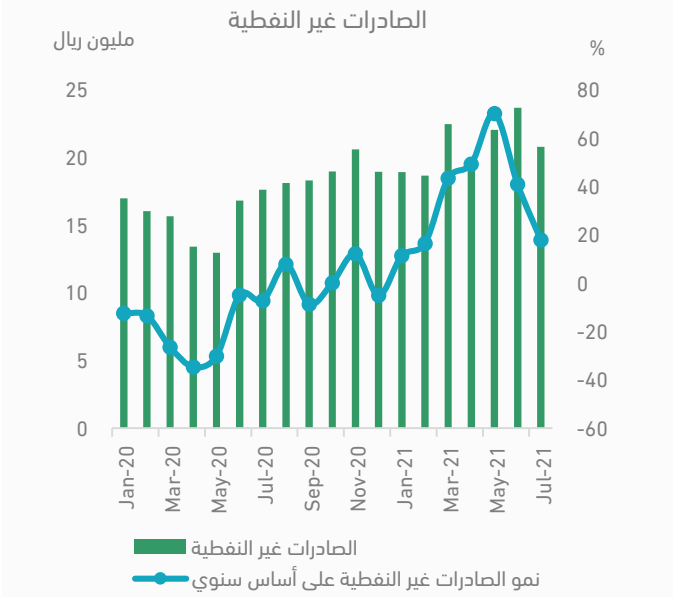

المصدر: تداول، الهيئة العامة للإحصاء، البنك المركزي السعودي

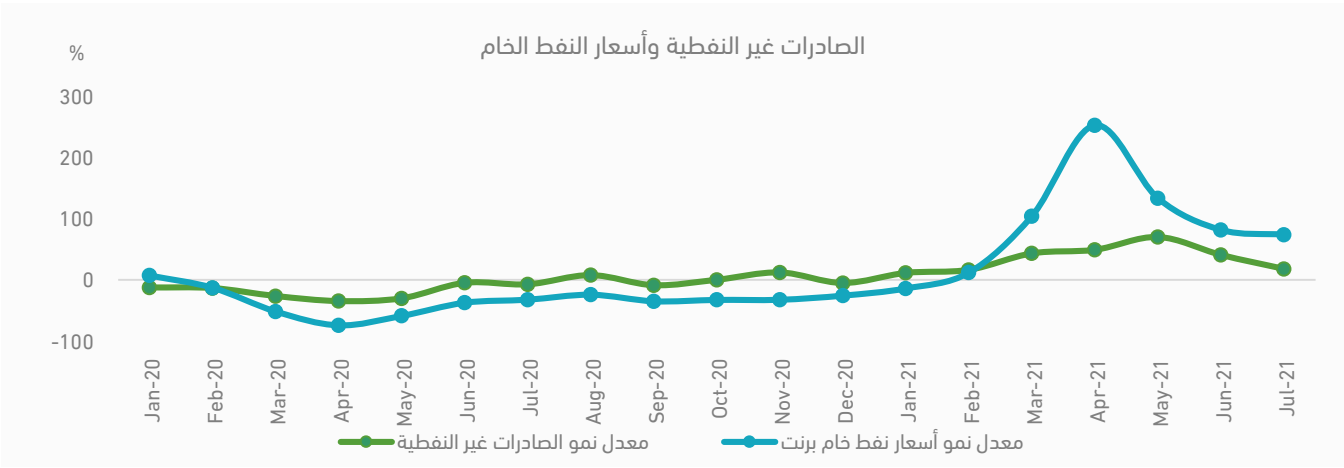

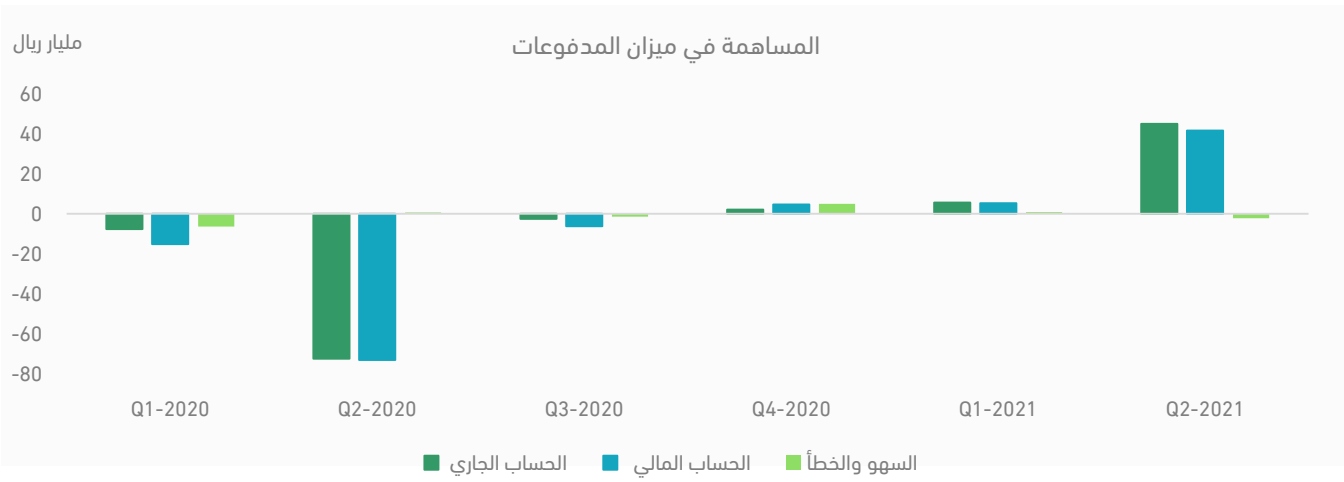

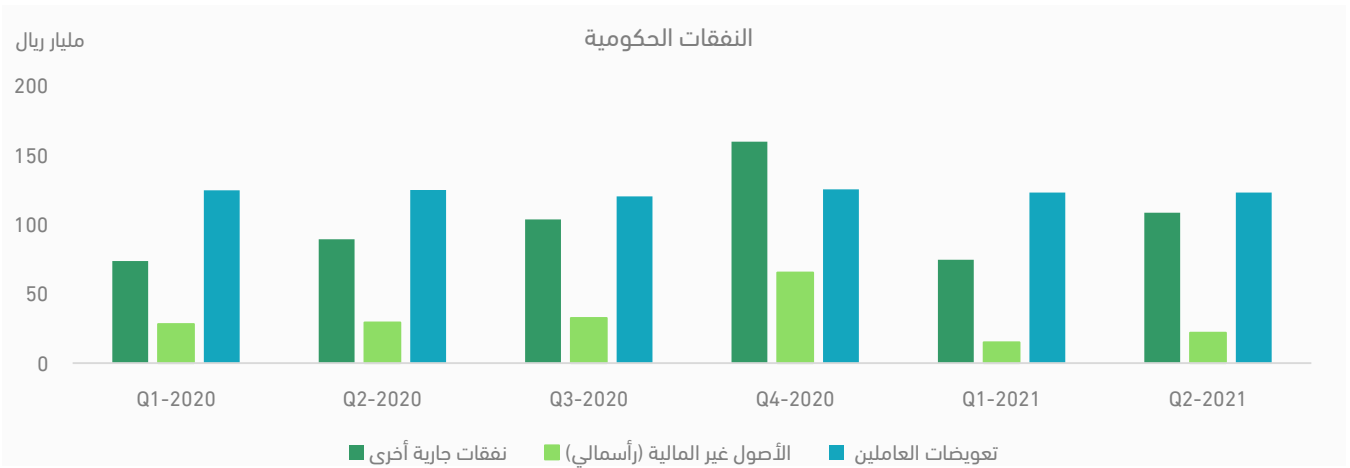

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، البنك المركزي السعودي، وزارة المالية، منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)

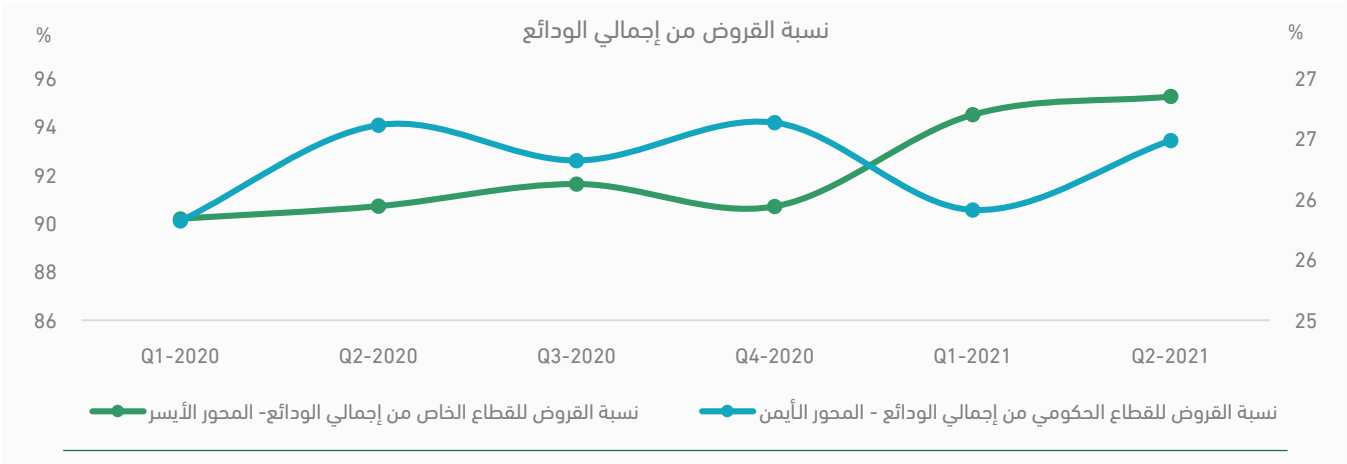

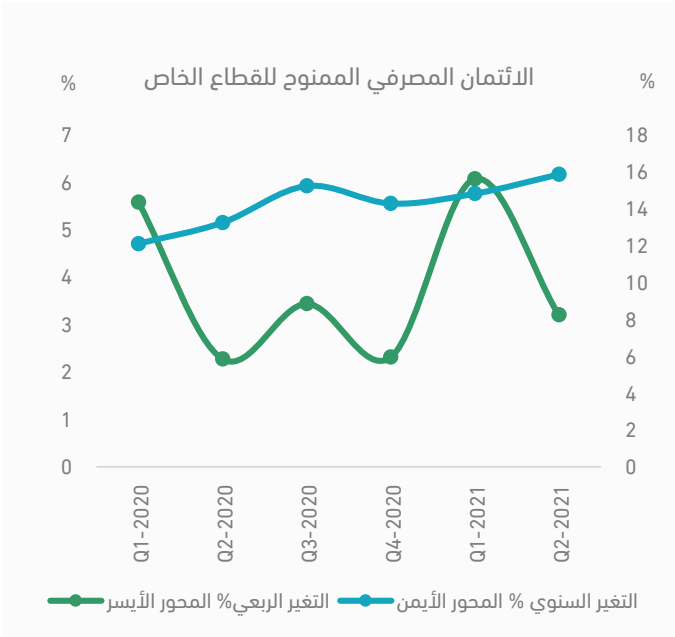

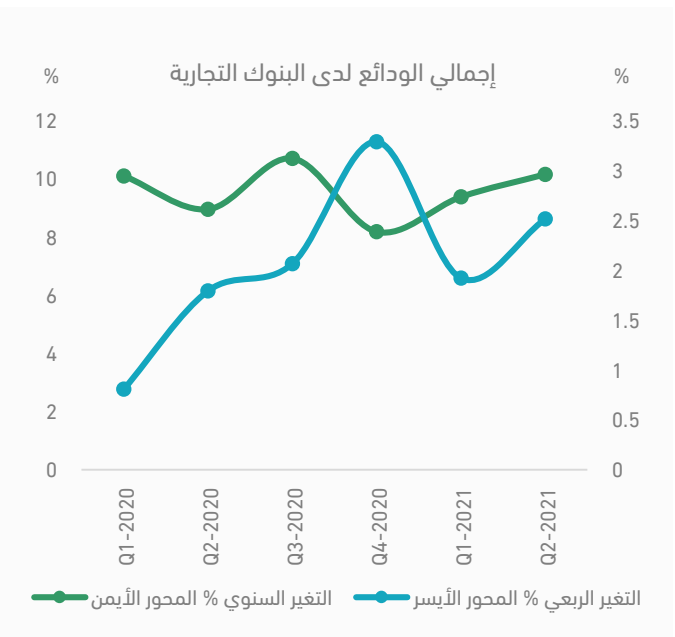

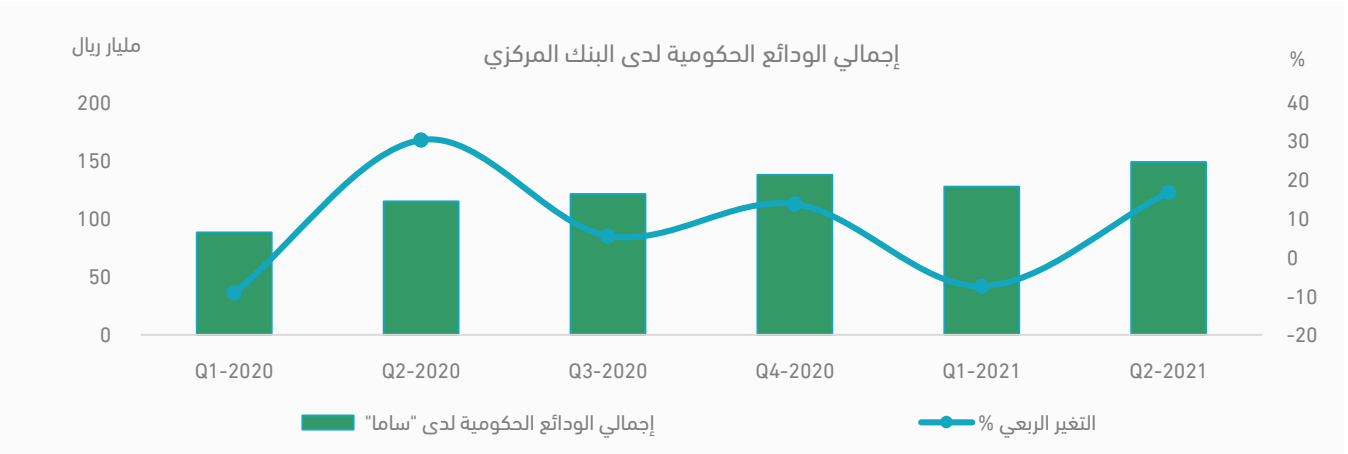

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، البنك المركزي السعودي

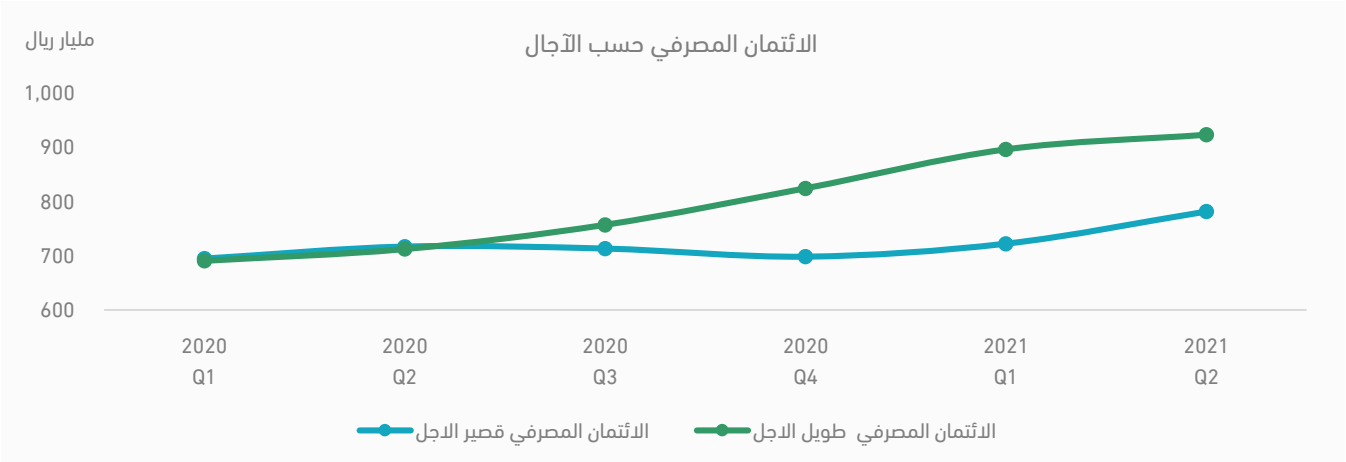

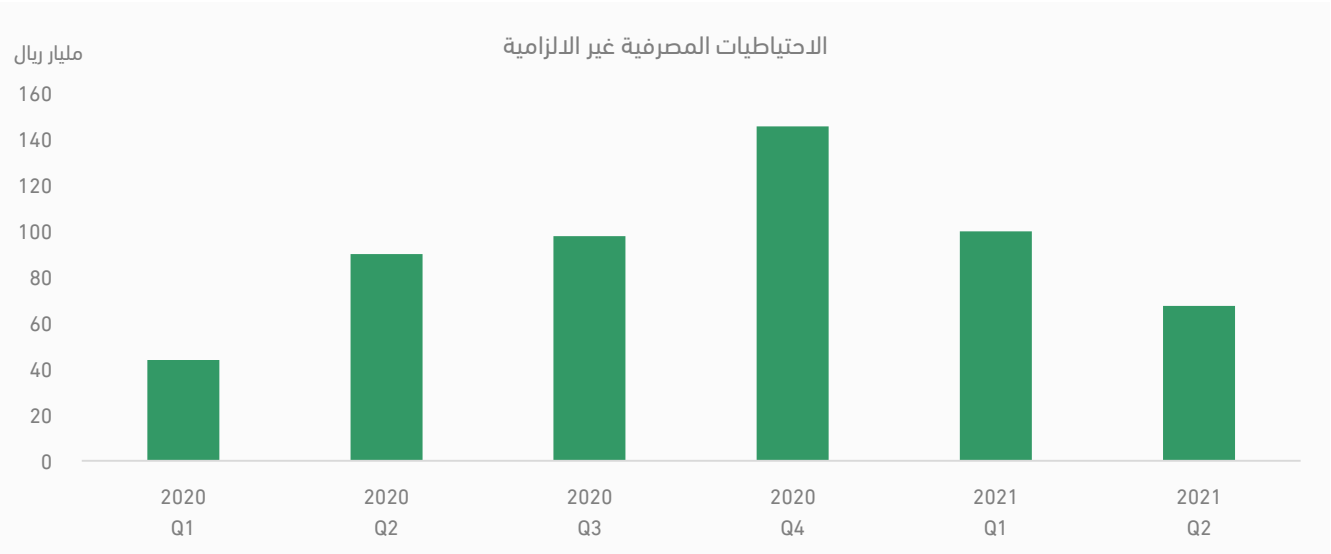

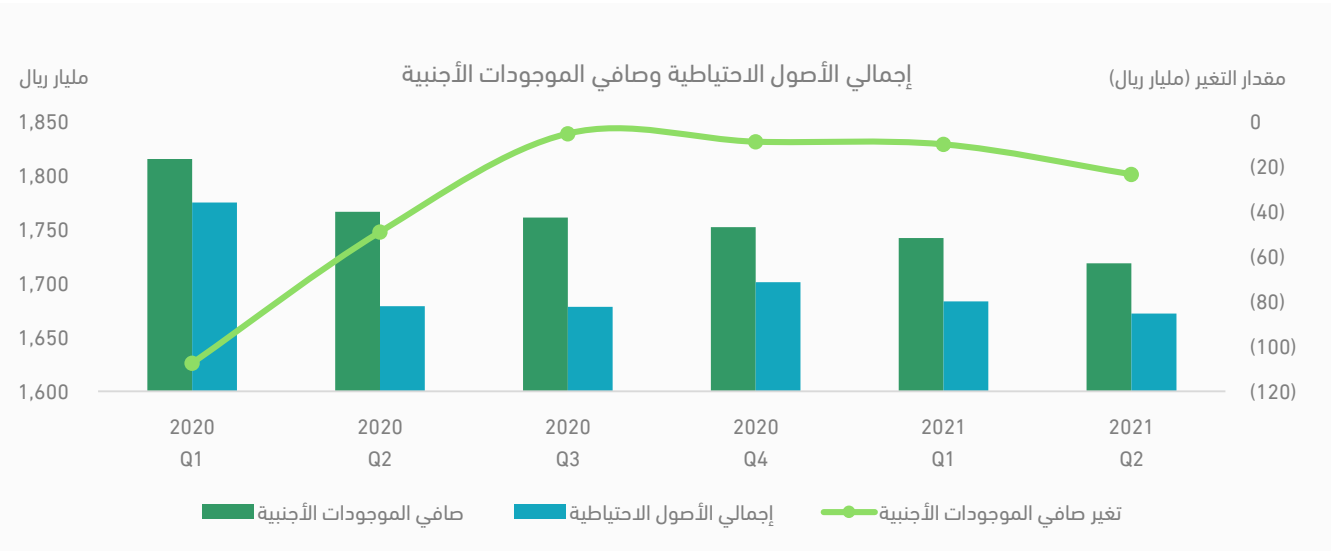

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، البنك المركزي السعودي، منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)

وزارة الاستثمار
Ministry of Investment

03 تعزيز التنافسية وتحسين البيئة الاستثمارية

القسم الثالث: تعزيز التنافسية وتحسين البيئة الاستثمارية

في فبراير 2020م تم فصل ملف الاستثمار عن وزارة التجارة وإنشاء وزارة الاستثمار، لتعزيز العمل على تنويع القاعدة الإنتاجية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية والمحلية التي تحقق القيمة المضافة للاقتصاد السعودي، والعمل على إشراك القطاع الخاص في التنمية وجذب المزيد من الاستثمارات.

وقد تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية للاستثمار National Investment Strategy (NIS) في أكتوبر 2021م والتي بدورها ستسهم في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030، حيث ستركز على تمكين القطاع الخاص وتعزيز دوره في التنمية الاقتصادية المستدامة، وخلق الفرص الوظيفية وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ليكون محركاً رئيساً للاقتصاد المحلي. وتهدف الاستراتيجية إلى زيادة حجم الاستثمارات من جميع مصادرها لتصل تراكمياً في عام 2030م إلى 12.4 تريليون ريال، ورفع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 388 مليار ريال، وزيادة الاستثمار المحلي ليصل إلى 1.65 تريليون ريال بحلول عام 2030م. وبتحقيق هذه المستهدفات، من المتوقع ارتفاع نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي للمملكة من 22% إلى 30% في عام 2030م؛ الأمر الذي سيُسهم في نمو الاقتصاد السعودي ليصبح من أكبر 15 اقتصاداً على مستوى العالم.
وستدفع هذه الاستراتيجية بالاستثمار في المملكة للأمام بوتيرة أعلى وخطى أسرع، من خلال تحسين بيئة الاستثمار، وزيادة جاذبيتها وتنافسيتها، وتنفيذ إجراءات تصحيحية جوهرية على مستوى الإطار التنظيمي والتشريعي، وحصر وتطوير الفرص الاستثمارية وعرضها على المستثمرين، وتوفير حُزم من الحوافز للمشروعات الاستثمارية النوعية، وجذب المقرات الإقليمية للشركات العالمية إلى المملكة، إضافةً إلى دعم استثمارات وأعمال الشركات الوطنية، لتعزيز مكانتها الدولية، وتمكينها من إيصال وترسيخ استثماراتها ومنتجاتها وخدماتها في الأسواق الإقليمية والعالمية، بكفاءة وتنافسية عالية.

وبحسب تنظيم وزارة الاستثمار المعتمد في يونيو من العام 2021م، تعد الجهة المختصة والمرجع الرئيس في المملكة فيما يتعلق بتنظيم الاستثمار (المحلي والأجنبي)، وتنميته والنهوض بمقوِّماته وتشجيعه وحماية المستثمرين، ومن أهم أهداف الوزارة ما يلي:

- إعداد الاستراتيجية الوطنية للاستثمار، والإشراف على تنفيذها بعد اعتمادها.
- إعداد السياسات العامة لتنمية الاستثمار وتطويره، وتهيئة البيئة الاستثمارية المثلى وتعزيز تنافسيتها، ومتابعة تنفيذها بعد اعتمادها.
- اقتراح مشاريع الأنظمة المتعلقة بالاستثمار، ومراجعة الأنظمة القائمة، والرفع بتعديلها.
- إصدار تراخيص الاستثمار وتنظيم إجراءاتها، وتقديم خدمات الوزارة للمستثمرين.
- تحديد المؤشرات التي تقيس أداء الاستثمار في المملكة، وآلية قياسه، ومتابعة تطبيقها وتقويمها بعد الاعتماد.
- وضع الخطط التنفيذية لتهيئة بيئة الاستثمار في المملكة ومعايير تنميتها وتعزيز تنافسيتها.
- إنشاء قاعدة بيانات الاستثمار ومؤشراته في المملكة.
- دعم الاستثمار السعودي في الخارج.
- العمل على تعزيز استدامة الاستثمار، والنهوض بدوره، ومعالجة تحدياته وعوائقه، واقتراح الحوافز الممكنة له.
- إجراء الدراسات والأبحاث المتصلة باختصاصاتها.
- إبرام الاتفاقيات ذات الصلة بنشاط الوزارة مع الجهات المعنية في الدول الأخرى ومع المنظمات الدولية.
- تمثيل الحكومة في المفاوضات مع المستثمرين الاستراتيجيين.
- جذب الاستثمارات.

أولاً: مبادرات المملكة في دعم الاستثمار

نفذت وزارة الاستثمار العديد من المبادرات بالتعاون مع الجهات الحكومية في دعم الأعمال والبيئة الاستثمارية خلال الفترة السابقة، وأبرزها:

مركز الاستجابة لأزمة كورونا بوزارة الاستثمار MCRC

قامت الوزارة بإنشاء أفضل مركز الاستجابة لأزمة "كوفيد-19" منذ بداية الجائحة بهدف اتخاذ التدابير الضرورية لضمان استمرارية الأعمال والحد من الآثار السلبية التي قد يتعرض لها المستثمرين والعمل على حل التحديات التي قد تواجههم بسبب الإجراءات الاحترازية خلال الأزمة العالمية، وذلك بالشراكة مع أكثر من (22) جهة حكومية، ومن أهم منجزات المركز:

13 ألف
اتصال صادر لدعم المستثمرين.

8 آلاف
اتصال وارد للإجابة عن الاستفسارات.

2000
خدمة إلكترونية منفذة من وزارة الاستثمار والجهات الحكومية ذات العلاقة.

575
إصدار وتجديد وتعديل لتراخيص استثمارية.

إصدار دليل استمرارية الأعمال في المملكة خلال أزمة جائحة "كوفيد-19".

إصدار دليل أهم الأسئلة والأجوبة التي تهم المستثمر.

برنامج شريك

يعتبر البرنامج جزء أساسي من خطة النمو الاقتصادي، والاستراتيجية الوطنية للاستثمار في المملكة، حيث يهدف لتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص وتحقيق أهدافه الاستثمارية، بالإضافة إلى أنه سيعزز من سمعة المملكة بوصفها بيئة صديقة للأعمال وجاذبة للاستثمارات الباحثة عن عوائد مجزية.

يشكّل البرنامج إطار عمل حكومي تعاوني بقيادة سمو ولي العهد، وتتماشى مسؤوليات برنامج **"شريك"** مع أولويات رؤية 2030، حيث يدعم البرنامج تطوير وتنويع الاقتصاد الوطني. ويُتاح البرنامج حالياً للشركات الخاصة الكبرى فقط ذات المشاريع التي سيكون لها أثر كبير على الاقتصاد الوطني بشكل عام. لكن تسريع وتيرة المشاريع الاستثمارية المهمة سيكون له أثر واسع وإيجابي على القطاع الخاص وسيسمح للشركات من مختلف الأحجام، ومنها الشركات الصغيرة والمتوسطة، بالاستفادة من المشاريع الجديدة التي يتم تنفيذها. كما سيعمل البرنامج من خلال الموافقات السريعة والحوافز الأخرى، على تسهيل بيئة الاستثمار وتحسين سهولة ممارسة الأعمال في المملكة.

ومن المتوقع أن يسهم البرنامج في تمكين الشركات الكبرى من زيادة أهدافها الاستثمارية بما يزيد على خططها الحالية بمعدل 50%. كما يهدف برنامج **"شريك"** إلى تعزيز تنمية ومرونة الاقتصاد السعودي عبر ما يلي:

- زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتنويع الاقتصاد.
- إطلاق استثمارات القطاع الخاص والاستثمارات المتراكمة عبر مختلف القطاعات الاقتصادية، لتبلغ 5 تريليونات ريال من استثمارات القطاع الخاص بحلول عام 2030، وإضافة ما يصل إلى 2 تريليون ريال للناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2025.
- توفير مئات الآلاف من فرص العمل الجديدة.
- تسريع الخطط الاستثمارية للشركات الكبرى.

المركز السعودي للأعمال الاقتصادية (مراس)

البوابة الموحدة لبدء وإدارة جميع الأعمال التجارية مع الجهات الحكومية.

المركز الوطني للتنافسية (تيسير)

يعمل كأحد قنوات التواصل الفعّالة بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص لاستقبال المرئيات والتحديات المتعلقة بالأنظمة، والتشريعات والإجراءات للمساهمة في اتخاذ القرار لتحسين بيئة الأعمال بالمملكة.

مبادرة جذب المقرات الإقليمية للمملكة

أسهمت المبادرة في توقيع اتفاقيات مع 41 شركة عالمية خلال منتدى مبادرة مستقبل الاستثمار وذلك لنقل مقراتها الإقليمية إلى الرياض.

منصة استثمر في السعودية

"استثمر في السعودية" هي الهوية الوطنية الموحدة لتسويق الاستثمار في المملكة العربية السعودية بموجب الأمر السام الصادر في عام 2019م، وتُعنى الصفحة بالتعريف بجهود المملكة العربية السعودية في مجال تنمية اقتصادها وتمكين المستثمرين المحليين والأجانب من الوصول إلى الفرص الاستثمارية وتقدم الحوافز والتسهيلات لهم وغيرها من الخدمات. وقد تم تطويرها وإطلاقها كإحدى مبادرات تحقيق رؤية المملكة 2030 بهدف توحيد الرسائل والجهود بين كافة الوزارات والجهات الحكومية لتعزيز مكانة المملكة كوجهة استثمارية جاذبة.

ويعد الموقع الإلكتروني (investsaudi.sa) أحد أبرز القنوات التسويقية لهوية 'استثمر في السعودية' للتعريف بالبيئة الاستثمارية والمزايا التنافسية للمملكة وإبراز الفرص الاستثمارية الواعدة في كافة القطاعات، وتسهيل التواصل مع المستثمرين محليًّا وعالميًّا. حيث يمكن للمستثمر سواءً كان محليًا أم أجنبيًا من الاطلاع على جميع الفرص الاستثمارية المتاحة مصنفة بحسب القطاع الاقتصادي، كما توفر المنصة البيانات والتقارير الدورية الاقتصادية والاستثمارية، التي تساعد المستثمر على اتخاذ قراره الاستثماري، وتتكاتف الجهود في الوقت الحالي داخل الوزارة لتطوير المنصة لتكون المصدر الرئيسي للمستثمر الأجنبي والمحلي لتشتمل على جميع البيانات والمعلومات التي تخص الاستثمار في المملكة حسب الأنشطة والمناطق الإدارية.

حظيت 'استثمر في السعودية' منذ إطلاقها بحضور وانتشار دولي وإقليمي ومحلي واسع النطاق من خلال المشاركة في أهم وأبرز المؤتمرات والفعاليات، كما أُطلق تحت مظلتها العديد من المبادرات الإعلامية والتسويقية. إذ إن اقتصاد المملكة اليوم يزدهر ويتوفر أمامنا بحر من الإمكانات غير المستغلّة التي يستطيع المستثمرون المحليون والأجانب اكتشافها.

التوسع الدولي لوزارة الاستثمار خلال عامي 2019م- 2020م

استهداف إنشاء 11 مكتب دولي حول العالم، حيث تم افتتاح 6 مكاتب حالياً في كل من (واشنطن- لندن- بكين- سنغافورة- طوكيو- باريس).

مبادرات استراتيجية لتعزيز قدرات الرعاية الصحية وعلوم الحياة في المملكة

حيث وقعت وزارة الاستثمار مذكرة تفاهم مع شركة "يانسن" التابعة لمجموعة "جونسون & جونسون"، تهدف المبادرة إلى تعزيز قدرات الرعاية الصحية وعلوم الحياة في المملكة.

المناطق الاقتصادية الخاصة

تساهم المناطق الاقتصادية الخاصة في تسريع وتيرة رفع مستويات التنافسية لجذب الاستثمارات إقليمياً وعالمياً، بهدف تعزيز الصادرات وخلق الوظائف، ورفع الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك لدفع عجلة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة وفق تحقيق أهداف الرؤية 2030.

وعلى الرغم من أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في عام 2020م شهدت تراجعاً حاداً بنسبة 35%، إلا أن التدفقات إلى المملكة حققت ارتفاعاً بنسبة 20%؛ ويعود ذلك إلى المبادرات والجهود المبذولة لحكومة المملكة للحد من أثر جائحة كوفيد-19، حيث أشاد تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) بالتحسينات التي أُدخلت على بيئة الأعمال في المملكة.

ثانياً: أهم التشريعات ذات العلاقة بالاستثمار

ركزت جهود وزارة الاستثمار على توفير بيئة استثمارية آمنة وأكثر تنافسية، والعمل على تطوير أنظمة وإجراءات الاستثمار مع شركائها من الجهات الحكومية في استكمال البنية التشريعية والتنظيمية.

تعديل "قائمة أنواع النشاط المستثنى من الاستثمار الأجنبي"

صدر قرار من مجلس الوزراء نهاية الربع الثاني لعام 2021م باستبعاد ثلاثة أنشطة خدمية من قائمة الأنشطة المستثناة، وتمكين الشركات الاستثمارية الأجنبية بمزاولة هذه الأنشطة مما يساعد على تحفيز الاستثمارات الأجنبية وإيجاد فرص وظيفية.

نظام الأرصاد

توفير منصة للتكامل والعمل المشترك بين الجهات ذات العلاقة للارتقاء بالأداء الوطني في قطاع الأرصاد، وكذلك تشخيص التحديات التي تواجهها القطاعات ذات العلاقة، واقتراح الحلول لمعالجتها، ومتابعة تنفيذ تلك الحلول، كما يعمل النظام على تحقيق التوازن بين الحاجات الأمنية والتنموية وقطاع الأرصاد.

نظام التخصيص

يهدف النظام إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية للجهات الحكومية، وترشيد الإنفاق العام، وزيادة إيرادات الدولة، ورفع كفاءة الاقتصاد الوطني، وزيادة قدرته التنافسية لمواجهة التحديات والمنافسة الإقليمية والدولية ذات الصلة بمشاريع التخصيص، كما يسعى النظام إلى تحفيز القطاع الخاص المحلي والأجنبي على الاستثمار والمشاركة الفعّالة في الاقتصاد الوطني، من خلال مشاريع تحقق الجدوى التنموية للحكومة والجدوى الاقتصادية للقطاعين العام والخاص، وزيادة حصة القطاع الخاص في الناتج المحلي بما يحقق نمواً في الاقتصاد الوطني، كما يهدف النظام أيضاً إلى العمل على توسيع نطاق مشاركة المواطنين في ملكية الأصول الحكومية، وزيادة فرص العمل والتشغيل الأمثل للقوى الوطنية العاملة.

نظام صندوق التنمية العقارية

يهدف الصندوق إلى تحقيق التنمية العقارية في المملكة من خلال تمكين المستفيد من تملك المسكن الملائم بكل يسر وسهولة، ولتحقيق ذلك يوفر الصندوق فرص للمستثمرين عن طريق تقديم القروض للمطوّرين العقاريين وجهات التمويل، ويستثمر الصندوق برأس ماله والأموال المتوافرة لديه، بما في ذلك استثمار جزء من رأس ماله لتطوير مناطق سكنية وتجارية، كما يعمل على إبرام العقود والشراكات والاتفاقيات مع أي جهة تمويلية، بالإضافة إلى تأسيسه صناديق ادخار للمواطنين.

نظام صندوق التنمية الثقافي

يهدف الصندوق إلى الإسهام في دعم التنمية الثقافية والمجالات المتصلة بها واستدامتها، حيث يسعى النظام إلى توفير الإقراض والتمويل للمنشآت والمؤسسات الخاصة التي تعمل في مجالات الثقافة، أو المشاريع التي تخدم القطاع، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار في المجالات ذات العلاقة بقطاع الثقافة.

نظام مكافحة الاحتيال المالي وخيانة الأمانة

يسهم النظام في تعزيز فاعلية الأمانة المالية وموثوقيتها، والحد من المخاطر في معاملات الأوراق المالية، كما يهدف إلى تحقيق الحماية للمستثمرين؛ مما يعزز من ثقتهم بالسوق المالية، كما يسهم في جعل البيئة الاستثمارية آمنة وأكثر شفافية ووضوح، وينص النظام على معاقبة كل من يخالفه.

نظام مهنة المحاسبة والمراجعة

يهدف النظام إلى تطوير وتنظيم مهنة المحاسبة وتعزيز موثوقية التعاملات المالية وفق أفضل الممارسات العالمية، وذلك لمواكبة التطورات في بيئة الأعمال في المملكة في ظل زيادة عدد الشركات، وارتفاع حجم الاستثمارات.

نظام الأجهزة والمستلزمات الطبية

يهدف النظام إلى حماية الصحة العامة وتعزيز سلامة الأجهزة الطبية في المملكة، كما يسهم في دعم الاستثمار في المملكة من خلال وجود نظام متجانس دولياً، وتشجيع المصانع والشركات الكبرى للاستثمار.

نظام الزراعة

يهدف النظام إلى تنمية القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي والتوازن البيئي، والمحافظة على الموارد الطبيعية والعمل على حمايتها واستدامتها، كما يسهم في تأمين بيئة جاذبة للاستثمار في الأنشطة والخدمات الزراعية، واستثمار الأراضي والمنشآت الواقعة تحت إشرافها وتنميتها، وتوسيع نطاق مشاركة القطاع الخاص في القطاع الزراعي.

نظام ملكية الوحدات العقارية وفرزها وإدارتها

يعتبر هذا النظام بمثابة قيمة مضافة للعقار، يعزز الثقة لدى المستثمر في المباني والوحدات السكنية كما سيزيل المعوقات التي كانت تحول دون استدامة جودة المباني، حيث أنّ النظام بدوره سيفتح آفاقاً جديدة للاستثمار في مجال إنشاء المجمعات السكنية والتجارية واستثمارها.

الأحكام المتصلة بالإقراض (التمويل) المنصوص عليها في تنظيم بنك التصدير والاستيراد السعودي

يهدف البنك إلى تعزيز تنمية وثقة الصادرات السعودية وتنويعها ورفع قدرتها التنافسية، وتوفير خدمات تمويل الصادرات، والضمان، وتأمين ائتمان الصادرات بمزايا تنافسية، كما يُسهم في توفير تسهيلات ائتمانية للاستيراد، والتي ستدعم المستثمر في توسيع قدرته التنافسية للتصدير والاستيراد.

نظام المحاكم التجارية

تطبيق أفضل الإجراءات المناسبة لحل المُنازعات الناشئة عن المسائل التجارية؛ وذلك للارتقاء بأداء المحاكم وتقليل الزمن المُستغرق في معالجة القضايا وإصدار الأحكام، والنظام بدوره يتوقع أن يُسهم تعزيز بيئة قطاع الأعمال وتوفير مناخ اقتصادي تسوده الثقة والاستقرار وحفظ الحقوق.

نظام الاستثمار التعديني

يهدف النظام بأن يكون الاستثمار التعديني هو الركيزة الثالثة للصناعات الوطنية، ويسعى لتحقيق الاستدامة، وزيادة الالتزام البيئي، وتعزيز الشفافية، وزيادة ثقة المستثمر، وتشجيع الاستثمار في سلاسل القيمة المعدنية، وتوفير التمويل المستدام، الأمر الذي سيؤدي إلى جذب الاستثمارات الداخلية والخارجية.

نظام المنشآت والمستحضرات الصيدلانية والعشبية

يُعزز النظام أداء اقتصاد المملكة، ويزيد القدرة التنافسية لسوق الأدوية، كما يفتح مجالات جديدة لفرص عمل مستدامة، بعد السماح بالاستثمار الأجنبي في المنشآت التي تنظمها الهيئة العامة للغذاء والدواء.

نظام ضمان الحقوق بالأموال المنقولة

يهدف النظام إلى تقديم تسهيلات للحصول على الائتمان خصوصاً للمنشآت الصغيرة والمتوسط، كما يهدف إلى توحيد منصة إشهار الحقوق على الأموال المنقولة لجميع أنواع حقوق الضمان، والذي سيكون له دور إيجابي في تحسين ترتيب المملكة في المؤشرات الدولية.

نظام صندوق التنمية السياحي

يهدف النظام إلى دعم التنمية السياحية في السعودية وفقاً للاستراتيجيات والسياسات المعتمدة عبر دعم الاستثمار وتطوير المناطق السياحية في المواقع المستهدفة، كما يهدف لتقديم التمويل للمنشآت التي تعمل في مجال السياحة أو الخدمات المساندة لها وتطوير التقنية والبُنى التحتية التي تخدم النشاطات السياحية المختلفة.

نظام مكافحة التستّر

يُسهم النظام في تأمين قنوات استثمارية آمنة، حيث ينعكس أثره الإيجابي على نمو القطاع الخاص، من خلال إيجاد بيئة تنافسية جاذبة للسعوديين وتشجيعهم على الاستثمار المشروع، ووضع الحلول لممارسة الوافدين للأعمال بشكل نظامي، كما يدعم تنظيم القطاع التجاري وعمليات الاستثمار فيه، وتقليص مساحة الممارسات الضارة في الاقتصاد الوطني.

نظام التوثيق

يُسهم النظام في رفع كفاءة التوثيق العدل وموثوقية الوثائق الصادرة من المخوّل لهم بإجراء عملية التوثيق، وسيشمل الشروط اللازم توفرها ويحدد اختصاصاتهم وإجراءات عملهم ومراقبة مخرجاتهم وعقوبات المخالفين منهم، مما يوفر بيئة استثمارية أكثر كفاءة ونظامية ويرفع من مستوى الثقة لدى المستثمرين.

ثالثاً: المملكة في المؤشرات العالمية

الناتج المحلي الإجمالي للمملكة بين دول العالم وفقاً للبنك الدولي

20
من 217

المصدر: البنك الدولي2020

الناتج المحلي الإجمالي للمملكة بين دول العالم وفقاً لصندوق النقد الدولي

20
من 236

المصدر: صندوق النقد الدولي2020

الناتج المحلي الإجمالي للمملكة بين مجموعة العشرين وفقا لصندوق النقد الدولي

17
من 20

المصدر: صندوق النقد الدولي2020

سوق الأسهم السعودي - تداول

9
من 67

المصدر: تداول2020

مؤشر السياق الوطني لريادةالأعمال

7
من 50

المصدر: المرصد العالمي لريادة الأعمال2020

مؤشر حماية المستثمرين الأقلية

3
من 131

المصدر: المنظمة العالمية للملكية الفكرية2021

تقرير التنافسية العالمي

36
من 141

المصدر: منتدى الاقتصاد العالمي2019

سهولة بدء الأعمال

36
من 131

المصدر: المنظمة العالمية للملكية الفكرية2021

تصنيف التنافسية العالمية

32
من 63

المصدر: المعهد الدولي لتطوير الإدارة2021

مؤشر الحرية الاقتصادية

63
من 184

المصدر: Heritage، 2021

مؤشر المدن الذكية (الرياض)

53
من 109

المصدر: المعهد الدولي لتطوير الإدارة2020

المؤشر العالمي لريادة الأعمال

42
من 137

المصدر: المعهد العالمي لريادة الأعمال والتنمية

مؤشر ثقة المستهلك (مؤشر القدرة المالية الشخصية، وبيئة الاستثمار)

2
من 23

المصدر: IPSOS، سبتمبر 2021

مؤشر الابتكار العالمي

66
من 131

المصدر: المنظمة العالمية للملكية الفكرية2021

الثقة في أداء الحكومة

1
من 28

المصدر: Edelman، 2021

مؤشر السعادة العالمي

21
من 135

المصدر: البنك الدولي،2021

المهارات الرقمية

9
من 141

المصدر: منتدى الاقتصاد العالمي2020

مؤشر نيكاي للتعافي من كورونا

2
من 121

المصدر: نيكاي، 2021

مؤشر المواهب

34
من 63

المصدر: المعهد الدولي لتطوير الإدارة،

مؤشر التنافسية الرقمية العالمية

34
من 63

المصدر: المعهد الدولي لتطوير الإدارة2020

مؤشر حقوق الملكية الفكرية

36
من 129

المصدر: Property Rights Alliance،

مؤشر المعرفة العالمي

42
من 138

المصدر: مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة2020

مؤشر تنافسية المواهب العالمي

40
من 132

المصدر: INSEAD 2020

مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية

43
من 193

المصدر: الأمم المتحدة، 2020

رابعاً

رابعاً: أرقام الاستثمار في المملكة

1. الصفقات المُنجزة خلال الربع الثاني لعام 2021م

تُشير البيانات الاستثمارية الصادرة عن وزارة الاستثمار إلى إتمام 19 صفقة استثمارية في الربع الثالث من العام 2021م، والتي يتوقع أن تحقق استثمارات بحوالي 6.5 مليار ريال، وتوفر نحو 3 الاف فرصة وظيفية. كما أشارت بيانات النصف الأول من العام 2021م إلى إغلاق حوالي 68 صفقة بمجموع استثمارات تقدر بحوالي 26.0 مليار ريال موزعة على 10 قطاعات في الاقتصاد السعودي، ومن المتوقع أن تخلق ما يقارب 20 ألف وظيفة جديدة.

وبالنظر إلى نوع المستثمرين يتضح ارتفاع متزايد وإقبال من قبل المستثمرين الجدد للاستثمار في المملكة، بالإضافة إلى رغبة المستثمرين الحاليين بتوسيع استثماراتهم القائمة.

ويلاحظ من توزيع الصفقات حسب القطاعات في الربع الثالث من العام 2021م، أن قطاع ريادة الأعمال والابتكار كان له النصيب الأكبر من اهتمام المستثمرين، حيث تم إغلاق 10 صفقات من أصل 19 صفقة في الربع الثالث من العام 2021م، يليه قطاع الطاقة والماء بنحو 4 صفقات، ويأتي قطاع النقل والخدمات اللوجستية في المرتبة الثالثة بعدد صفقتين، في حين توزعت بقية الصفقات بشكل متقارب على القطاعات الأخرى.

كما يلاحظ من توزيع الصفقات حسب القطاعات للنصف الأول من عام 2021م، أن قطاع السياحة وجودة الحياة كان له النصيب الأكبر من اهتمام المستثمرين، حيث تم إغلاق 22 صفقة من أصل 68 صفقة، يليه قطاع ريادة الأعمال والابتكار بنحو 19 صفقة، ويأتي قطاع تكنولوجيا الأعمال والاتصالات في المرتبة الثالثة بعدد 8 صفقات، في حين توزعت بقية الصفقات بشكل متقارب على القطاعات الأخرى خلال النصف الأول من عام 2021م. في حين كان توزيع الصفقات على القطاعات منذ بداية العام حتى نهاية شهر سبتمبر من عام 2021م يتركز في أربع قطاعات شكلت ما يقارب 80% من إجمالي عدد الصفقات المُنجزة منذ بداية العام وحتى نهاية شهر سبتمبر 2021م، حيث سجّل قطاع ريادة الأعمال والابتكار المرتبة الأولى من حيث عدد الصفقات بعدد 29 صفقة من أصل 87 صفقة، يليه قطاع السياحة وجودة الحياة بعدد 22 صفقة، وفي المرتبة الثالثة قطاع الطاقة والماء بعدد 10 صفقات، وفي المرتبة الرابعة قطاع تكنولوجيا الأعمال والاتصالات بعدد 8 صفقات.

وبالنظر إلى توزيع الصفقات حسب الدول للربع الثالث من العام 2021م، يتضح أن أكثر الدول استثماراً في المملكة هي كل من اسبانيا / السعودية والولايات المتحدة الامريكية وجزر فيرجن البريطانية بإجمالي 7 صفقات. في حين كان ترتيب الصفقات حسب الدول في النصف الأول من العام 2021م يشير إلى أن أكثر الدول استثماراً في المملكة هي دولة الإمارات العربية المتحدة والصين وجمهورية مصر العربية بإجمالي 24 صفقة. وكان ترتيب الدول من حيث عدد الصفقات الاستثمارية المُنجزة منذ بداية العام حتى نهاية شهر سبتمبر 2021م يشير إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة والصين وجمهورية مصر والولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة هي أكثر الدول استثماراً في السعودية بمجموع 42 صفقة.

عدد المستثمرين في الصفقات بحسب نوع المستثمر لعام 2021م

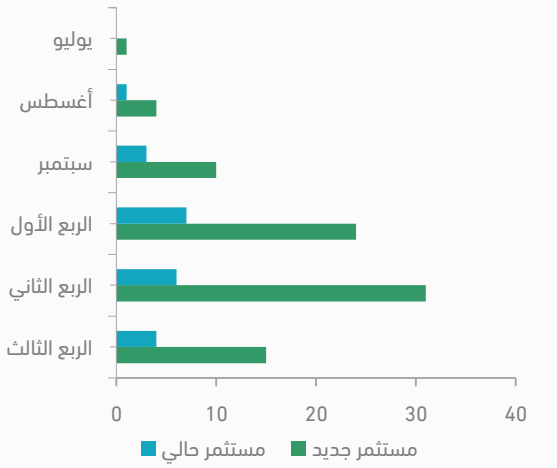

قيم الاستثمارية المتوقعة من الصفقات لعام 2021م

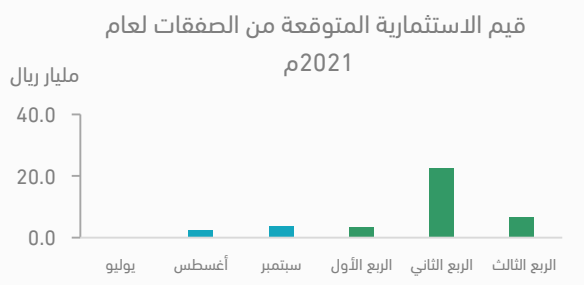

عدد الوظائف المتوقعة من الصفقات لعام 2021م

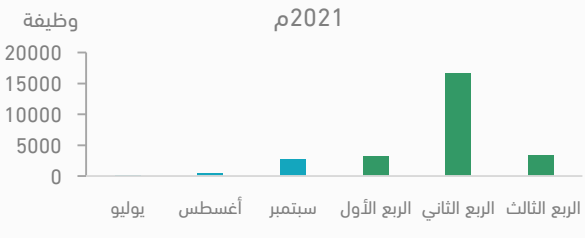

المصدر: وزارة الاستثمار

توزيع الصفقات الاستثمارية حسب الدول
خلال الربع الثالث من عام 2021م

المصدر: وزارة الاستثمار

توزيع الصفقات حسب القطاعات
خلال الربع الثالث من العام 2021م

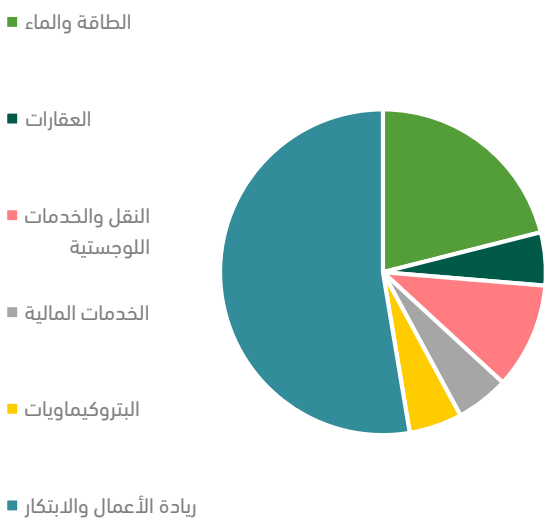

المصدر: وزارة الاستثمار

2. التراخيص الاستثمارية في المملكة

سجلت التراخيص الاستثمارية الصادرة عن وزارة الاستثمار في المملكة خلال الربع الثالث من العام 2021م ارتفاعاً بنسبة 333% مقارنةً بالفترة المماثلة من العام السابق، حيث بلغ عدد التراخيص الاستثمارية الصادرة من وزارة الاستثمار نحو 1,330 ترخيص خلال الربع الثالث من عام 2021م مقارنة بنحو 307 خلال نفس الفترة من العام السابق.

وتركزت معظم التراخيص الاستثمارية في نشاط تجارة الجملة والتجزئة ونشاط الصناعات التحويلية ونشاط التشييد أنشطة خدمات الإقامة والطعام و الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية، ويشكل عدد التراخيص الاستثمارية الجديدة في هذه الأنشطة حوالي 87.4% من إجمالي عدد التراخيص الاستثمارية الصادرة خلال الربع الثالث من عام 2021م. حيث ارتفع عدد التراخيص الاستثمارية في قطاع تجارة الجملة والتجزئة إلى 576 ترخيص بمعدل نمو 2033% مقارنةً بالفترة المماثلة من العام السابق، وتمثل نسبة التراخيص الجديد في قطاع الجملة والتجزئة حوالي 43.3% من إجمالي عدد التراخيص الصادرة خلال الربع الثالث من العام 2021م. كما وصل عدد التراخيص الاستثمارية الجديدة في نشاط الصناعات التحويلية إلى 206 ترخيص بمعدل نمو 238%، والتي تمثل نسبة 15.5% من إجمالي التراخيص الصادرة خلال الربع الثالث من العام 2021م. وبلغ عدد التراخيص الاستثمارية الجديدة في نشاط التشييد 194 ترخيص بمعدل نمول بلغ نحو 253% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، والتي تمثل نسبة 14.6%من إجمالي التراخيص الصادرة خلال الربع الثالث من العام 2021م. وبلغ عدد التراخيص الاستثمارية في أنشطة خدمات الإقامة والطعام 118ترخيص بمعدل نمول بلغ نحو 687% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، وتمثل نسبة 8.9% من إجمالي التراخيص الاستثمارية الصادرة خلال الربع الثالث من العام 2021م. وبلغ عدد التراخيص الاستثمارية في الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية 68 ترخيص بمعدل نمو بلغ نحو 26% مقارنة بالربع الثالث من عام 2020م، والتي تمثل نسبة 5.1% من إجمالي عدد التراخيص الاستثمارية الصادرة خلال الربع الثالث من العام 2021م.

وسجلت التراخيص الاستثمارية الصادرة عن وزارة الاستثمار خلال النصف الأول من العام 2021م ارتفاعاً بنسبة 106.7% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق لتبلغ 1054 ترخيص؛ يعود ذلك إلى بداية انتعاش الاقتصاد من جائحة "كوفيد-19". وتركزت التراخيص الاستثمارية الجديدة في خمسة قطاعات شكلت حوالي 79.2% من إجمالي التراخيص الاستثمارية خلال النصف الأول من العام 2021م. حيث كان عدد التراخيص الاستثمارية الصادرة لنشاط تجارة الجملة والتجزئة الأعلى خلال النصف الأول من العام 2021م بعدد 253 ترخيص تمثل حوالي 24.0% من عدد التراخيص الاستثمارية الصادرة خلال الفترة، يليه نشاط الصناعات التحويلية بعدد 215 ترخيص وتمثل حوالي 20.4%، وفي الترتيب الثالث نشاط التشييد بعدد 164 ترخيص تمثل حوالي 15.6، يليه في الترتيب الرابع الأنشطة المهنية والعليمة والتقنية بعدد 110 ترخيص تمثل نحو 10.4%.

وفي المرتبة الخامسة نشاط المعلومات والاتصالات بعدد 93 ترخيص تمثل نحو 8.8% من التراخيص الاستثمارية الصادرة خلال النصف الأول من العام 2021م.

وسجلت التراخيص الاستثمارية الصادرة عن وزارة الاستثمار منذ بداية العام وحتى نهاية شهر سبتمبر 2021م ارتفاعاً بنسبة 192% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق لتبلغ 2,348 ترخيص. وتركزت في خمسة قطاعات شكلت حوالي 82.5% من إجمالي التراخيص الاستثمارية خلال الفترة. حيث كان عدد التراخيص الاستثمارية الصادرة لنشاط تجارة الجملة والتجزئة الأعلى بعدد 829 ترخيص تمثل حوالي 34.8% من عدد التراخيص الاستثمارية، يليه نشاط الصناعات التحويلية بعدد 421 ترخيص وتمثل حوالي 17.7%، وفي الترتيب الثالث نشاط التشييد بعدد 358 ترخيص تمثل حوالي 15.0%، يليه في الترتيب الرابع أنشطة خدمات الإقامة والطعام بعدد 181 ترخيص تمثل نحو 7.6%. وفي المرتبة الخامسة نشاط الأنشطة المهنية والتعليمة والتقنية بعدد 178 ترخيص تمثل نحو 7.5% من التراخيص الاستثمارية.

وفي جانب توزيع التراخيص الاستثمارية بحسب الدولة – تحسب حصة لكل دولة مشاركة في ملكية رأس المال - كانت دولة اليمن أعلى دولة من حيث عدد التراخيص الاستثمارية الصادرة عن وزارة الاستثمار خلال الربع الثالث من العام 2021 بعدد 540 ترخيص، وفي المرتبة الثانية الهند بعدد 143 ترخيص، وفي المرتبة الثالثة سوريا بعدد 111 ترخيص، وفي المرتبة الرابعة مصر بعدد 95 ترخيص، وفي المرتبة الخامسة باكستان بعدد 73 ترخيص. وبحسب البيانات منذ بداية العام 2021م وحتى نهاية شهر سبتمبر حافظت بعض هذه الدول على نفس الترتيب من حيث عدد التراخيص الاستثمارية الصادرة عن وزارة الاستثمار.

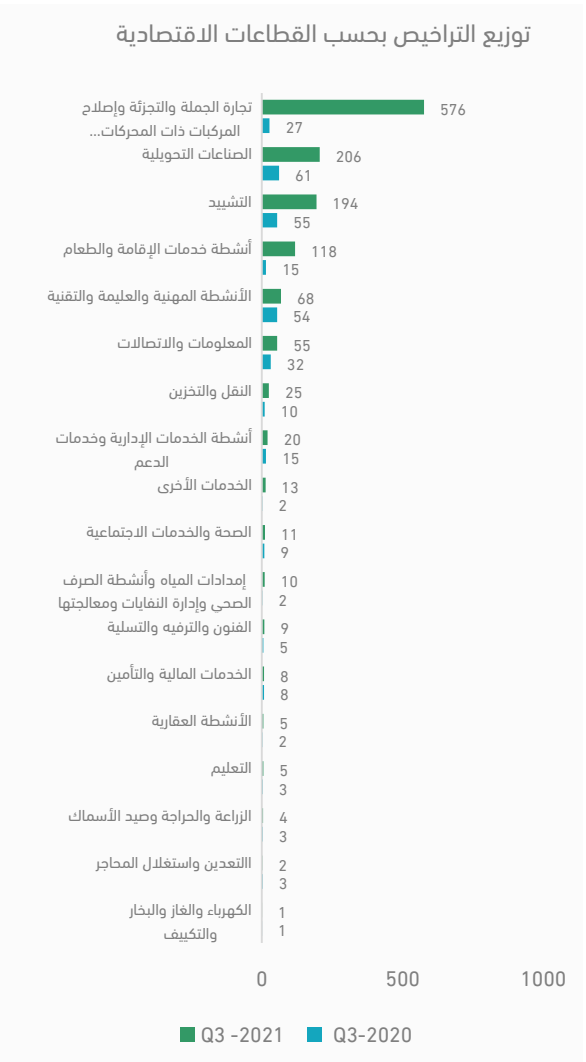

المصدر: وزارة الاستثمار

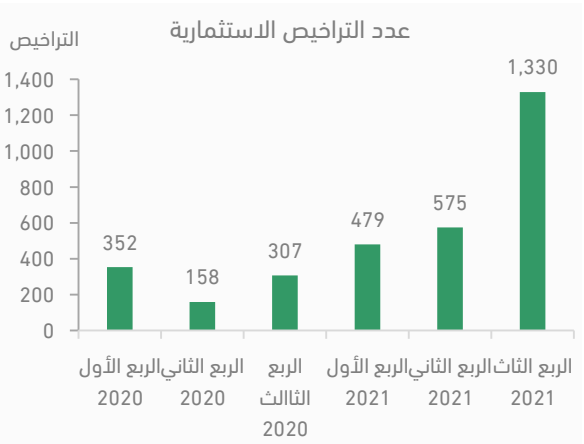

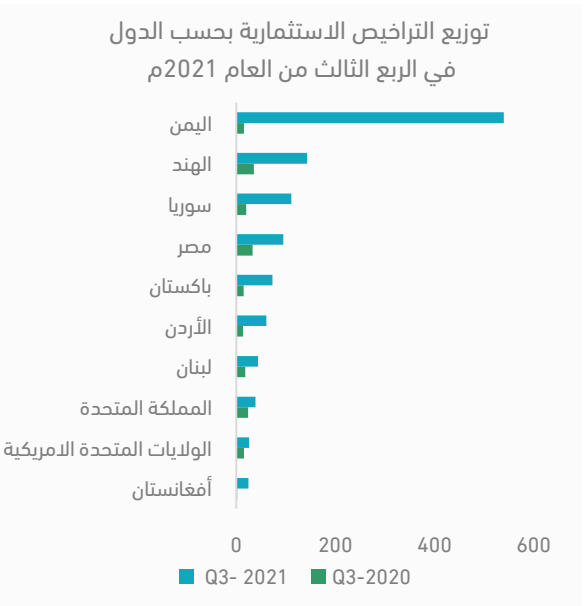

المصدر: وزارة الاستثمار

وزارة الاستثمار
Ministry of Investment

04

لمحة استثمارية لمنطقة مختارة (منطقة تبوك)

القسم الرابع: لمحة استثمارية لمنطقة مختارة

تسعى رؤية المملكة 2030 إلى تحقيق التنوع الاقتصادي وتنمية الاقتصاد السعودي وتحقيق التنمية المناطقية، والتوجه إلى الاستثمار في القطاعات الواعدة، وتحفيز الاقتصاد السعودي من خلال المشاريع الكبرى، حيث سعت منذ انطلاقها في عام 2016م إلى تسليط الضوء على أبرز نقاط القوة لكل منطقة، وتوجيه الاستثمارات المناسبة لها، لتكون كل منطقة رائدة في مجالها؛ ومن هنا ظهرت أهمية هذه الجزئية من التقرير لتسليط الضوء بشكل ربعي على منطقة مختارة أو مشروع أو أحد القطاعات الواعدة وذلك على حسب أبرز المستجدات الاقتصادية خلال فترة التقرير؛ لاستعراض أبرز المؤشرات الاقتصادية لها.

لمحة استثمارية على منطقة تبوك

وعرض لأبرز المؤشرات الاقتصادية وتسليط الضوء على الفرص الاستثمارية

منطقة تبوك وجهة سياحية وفرص استثمارية

تُعد منطقة تبوك أحد أهم المناطق في المملكة العربية السعودية، حيث تتوفر فيها العديد من المقومات الطبيعية والبشرية والسياحية التي تؤهلها للتنمية والتطور، كما تعتبر طريقاً حيوياً لحركة التجارة والحجاج والمعتمرين. وتعد المنطقة وجهة رئيسية لمشاريع رؤية المملكة 2030، لاحتوائها على عدد من المواقع التاريخية ولموقعها الجغرافي المميز والمُطل على خليج العقبة والبحر الأحمر.

المشاريع التنموية في المنطقة

أعلن صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود ولي العهد، نائب رئيس مجلس الوزراء، رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ورئيس مجلس إدارة صندوق الاستثمارات العامة، عن إطلاق مشروعي البحر الأحمر ونيوم في عام 2017م، والتي تعد ضمن نطاق منطقة تبوك.

مشروع البحر الأحمر

يعتبر مشروع البحر الأحمر من المشاريع السياحية المتجددة والأكثر طموحاً في العالم، حيث تم تأسيس "شركة البحر الأحمر للتطوير" في عام 2018م كشركة مساهمة مغلقة مملوكة بالكامل لصندوق الاستثمارات العامة، وذلك بهدف تطوير قطاع السياحة ووضع معايير جديدة للتنمية المستدامة ولتكون المملكة في مكانة مرموقة على خارطة السياحة العالمية.

ويتميز مشروع البحر الأحمر بموقعه الاستراتيجي والذي سيُمكن 250 مليون شخص من الوصول إليه بسهولة عن طريق مطار خاص بالمشروع في غضون ثلاث ساعات من الطيران أو أقل. كما يعد وجهة مثالية للسياحة على مدار العام لما تتمتع به منطقة المشروع من مناخ معتدل، حيث يصل متوسط درجة الحرارة إلى 32 درجة مئوية في فصل الصيف.

ومن المتوقع بحلول عام 2030م تطوير 22 جزيرة من أصل أكثر من 90 جزيرة وتوفير أكثر من 70 ألف فرصة وظيفية، وجذب مليون سائح سنوياً، كما يتوقع أن يساهم المشروع بنحو 22 مليار ريال من إجمالي الناتج المحلي للمملكة.

مشروع نيوم

تأسست "شركة نيوم" في عام 2019م، كشركة مساهمة مملوكة بالكامل لصندوق الاستثمارات العامة، وتهدف الشركة إلى تطوير 16 قطاعاً متنوعاً. ومن أجل توفير حلول مستدامة لقطاع النقل العالمي، ومواجهة تحديات التغير المناخي، تسعى نيوم إلى بناء منشأة صديقة للبيئة لإنتاج الهيدروجين كما تهدف إلى بناء نظام متكامل للطاقة المتجددة.

وأعلنت المملكة في يناير العام 2021م عن إطلاق مشروع "ذا لاين" الذي يهدف إلى خلق بيئة جاذبة للمبدعين ورواد الأعمال والمستثمرين، حيث سيعتمد المشروع بشكل كامل على الطاقة المتجددة ويجمع بين المجتمعات الحضرية العصرية والمناظر الطبيعية، والذي بدوره سيساهم في عملية التنمية الحضرية بطول يبلغ 170 كم. كما سيعمل المشروع على تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 من خلال خلق 380 ألف فرصة عمل، والمساهمة بنحو 180 مليار ريال في الناتج المحلي الإجمالي، وازدهار السياحة عن طريق جذب نحو 5 مليون سائح بحلول عام 2030م.

مشروع أمالا

أمالا مشروع أطلقه صندوق الاستثمارات العامة السعودي يوم 26 سبتمبر 2018 م لمنطقة سيتم تطويرها، تقع على الساحل الشمالي الغربي للمملكة العربية السعودية في قلب البحر الأحمر وتتمحور فكرة المشروع على مفهوم السياحة الفاخرة المرتكزة على النقاهة والصحة والعلاج لتوفر ملاذاً استثنائياً للاستجمام واستكشاف الذات إلى جانب الحفاظ على البيئة والنمو الاقتصادي. وتتميز وجهاتها الثلاث (الخلجان الثلاث، والساحل المطور، والجزيرة) باتصالها بموانئ البحر الأبيض المتوسط الشهيرة وسهولة الوصول إليها جواً وبراً وبحراً، وستوفر أمالا تجارب لا مثيل لها في العالم بفضل طقسها المعتدل طوال السنة.

المؤشر	القيمة
معلومات عامة	
عدد السكان – نسمة (2019م)	949,612
المساحة	120,400كم^2
المؤشرات الاقتصادية لمنطقة تبوك للربع الثالث من العام 2021م	
التضخم (مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك)	105.5
معدل نمو التضخم	4.4
الأرقام القياسية لمنطقة تبوك- الربع الثاني من العام 2021م	
مؤشر أسعار العقارات	85.6
معدل النمو لمؤشر أسعار العقارات	1.2
نقاط البيع لأبرز المدن (مدينة تبوك) – الربع الثاني من العام 2021م	
عدد عمليات نقاط البيع (ألف عملية)	24,971
معدل نمو عمليات نقاط البيع	118.9
قيمة مبيعات نقاط البيع (ألف ريال)	2,096.3
معدل نمو مبيعات نقاط البيع	41.8
مؤشرات سوق العمل لمنطقة تبوك - الربع الثاني من العام 2021م	
معدل البطالة الإجمالي	9.8
معدل البطالة للسعوديين	14.9
معدل البطالة للذكور السعوديين	7.3
معدل البطالة للإناث السعوديات	32.3
إحصاءات الخدمات لمنطقة تبوك لعام 2019م	
أندية رياضية	7
مطارات	3
الفنادق	20
السدود	16
المصانع المنتجة	10
المدن الصناعية	1
المدن الرياضية	1
الغرف التجارية	1

المصدر: البنك المركزي السعودي، الهيئة العامة للإحصاء، إمارة منطقة تبوك

إخلاء المسؤولية

تنويه: تعد جميع المعلومات التي تتضمنها صفحات هذا التقرير معلومات عامة إرشادية فقط ولا تقدم الوزارة أيَّ إقرارات أو ضمانات سواء بشكل صريح أو ضمني حول اكتمال أو دقة أو موثوقية أو ملاءمة أو توافر هذه البيانات أو المعلومات أو المواد ذات الصلة الواردة في التقرير لأي غرض كان ولا يجوز استخدامها لغرض آخر غير الاستخدام العام. ولا تتحمل الوزارة ـ بأي حال من الأحوال ـ تجاه أيِّ جهة نتيجة لأي قرار أو تصرف اتُّخِذ أو سوف يتم اتخاذه من قبل تلك الجهة بناءً على المحتوى الوارد في هذه الصفحات. وتؤكد الوزارة أنها غير مسؤولة سواء بشكل كامل أو جزئي عن أي ضرر مباشر أو غير مباشر، عرضي أو تبعي أو عقابي خاصاً كان أو عاماً، كما أنها غير مسؤولة عن أي فرصة ضائعة أو خسارة أو ضرر من أي نوع كان ينتج عن هذه الصفحات.

إن جميع النصوص والتحليل والشعارات المعروضة على هذه الصفحات تعد ملكاً لوزارة الاستثمار. وبناءً على ذلك لا يجوز نسخ أي من محتويات هذه الصفحة أو طباعتها أو تحميلها إلا لغرض الاستخدام الشخصي أو لاستخدامها داخل الشركة أو المنشأة. ولا يجوز إعادة استخدام أي جزء من هذه الصفحة أو محتواها أو تخزينها في موقع آخر أو إدراجه في أي نظام عام أو خاص لاسترجاع المعلومات الإلكترونية دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من وزارة الاستثمار.

وزارة الاستثمار
Ministry of Investment

للمراسلات والاستفسارات

بريدياً:
وزارة الاستثمار
وكالة الشؤون الاقتصادية ودراسات الاستثمار
ص.ب 3966 الرياض 12382
المملكة العربية السعودية

هاتف: 966112035199+
البريد الإلكتروني:eais@misa.gov.sa

لمتابعة أحدث منشورات وزارة الاستثمار من تقارير وإحصاءات يرجى زيارة الموقع الإلكتروني لمنصة **استثمر في السعودية** على العنوان التالي:
https://investsaudi.sa/ar/